الأمم المتحدة

A/56/PV.9

الوثائق الرسمية

الجمعية العامة

الدورة السادسة والخمسون

الجلسة العامة **٩**
الثلاثاء، ٢٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد سونغ – سو ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ١٠ من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة (A/56/1 و Add.1 و Corr.1)

السيد برادهام (بوتان) (تكلم بالانكليزية): يعرب وفد بلادي عن تهانئه للأمين العام سعادة السيد كوفي عنان على تقريره (A/56/1) المقدم إلى هذه الدورة للجمعية العامة عن أعمال المنظمة. ونرى أن هذا التقرير شامل ويغطي أنشطة المنظمة خلال العام الماضي. ويبرز التقرير ويؤكد مبادئ الميثاق والقانون الدولي، والمعاهدات والاتفاقيات التي توجّه أو على الأقل ينبغي أن توجِّه عمل المنظمة، وبشكل أخصّ، دولها الأعضاء. وهو تقرير صريح يبين القضايا التي ما زال يتعين على المجتمع الدولي أن يتخذ إجراءات مناسبة أو يحرز تقدما كافيا بشأنها.

وقبل كل شيء فإن التقرير يحمل بوضوح بصمة أمين عام نشط، يحرص على التمسك بالمبادئ، ويهتم بشواغل الآخرين، وعلى علم ببواطن الأمور، وقدير.

لقد أعلنت بوتان – حكومة وشعبا – دون تحفظ عن تأييدها لإعادة انتخاب السيد كوفي عنان لفترة ولاية ثانية. لذلك سُررنا غاية السرور عندما ثبتت الدول الأعضاء تعيينه لفترة ولاية ثانية في ٢٩ حزيران/يونيه من هذا العام. ونحن نعرب مرة أخرى عن تهانئنا الحارة له، متمنين له كل النجاح والتوفيق في اضطلاعه بالمهام الشاقة التي تنتظرها الأمم المتحدة.

وفي ذلك السياق، وخصوصا بالنظر إلى الأحداث الأخيرة التي وقعت هنا في مدينة نيويورك، مقر الأمم المتحدة، وفي واشنطن دي سي عاصمة البلد الذي يستضيفنا، يصبح الإرهاب أهم قضية تشغل بالنا جميعا في هذه المرحلة من الزمن.

وكما أبلغنا السيد الرئيس، سنناقش هذه المسألة في إطار البند ١٦٦ من جدول الأعمال، يوم ١ تشرين الأول/أكتوبر.

ومن الواضح أننا نشعر بالقلق إزاء الأعمال الإرهابية وما يترتب عليها من آثار على أمن البشر، لا سيما بالنظر

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-178. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

01-54906 (A)
0154906

إلى الأبعاد التي اكتسبها الإرهاب كسلاح عنيف لتحقيق الأهداف، وإدارة بغيضة لا تعرف حدود، وجريمة في حق الإنسانية لا تفرق بين الأهداف العسكرية والمدنية والأفراد العسكريين والمدنيين، والرجال والنساء والأطفال وكبار السن. إن أبعاد الإرهاب ونطاقه تتزايد يوما بعد يوم، مع ما يترتب على ذلك من آثار خطيرة على السلام والأمن الدوليين.

وقد أبلغنا الأمين العام في الفقرة ٢٢٤ من تقريره، تحت عنوان ''الشؤون القانونية'' أن الاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل بدأ سريانها في ٢٣ أيار/مايو ٢٠٠١. وهذا تطور نرحب به ونعرف أيضا أن جهود الأمم المتحدة حتى الآن انصبت على إيجاد إطار قانوني، وأن العمل على اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي قد بدأ بالفعل. وهذا أمر علينا التعجيل به الآن.

ومن الواضح أن هناك شعورا بضرورة زيادة مشاركة الأمم المتحدة في تعبئة التعاون الدولي واتخاذ التدابير الملائمة لمنع تصاعد تيار الإرهاب. ونظرا لذلك، يقترح وفدي أن يتضمن تقرير الأمين العام، في المستقبل، معلومات مفصلة بدرجة أكبر، وربما في قسم منفصل، موجهة إلى الجمعية العامة، عن الجهود التي تبذلها المنظمة لقمع الإرهاب.

ويبين تقرير الأمين العام المسؤوليات الضخمة التي أخذها الأمم المتحدة على عاتقها لصالح الجنس البشري والكوكب ومن أجلهما. وبينما يوجد كم هائل من التنوع الذي تتكون منه عضويتنا العالمية، فأهم ما نسترشد به في جميع أنشطتنا هو مبادئ الميثاق، حتى ونحن نتكيف مع بيئة دولية متغيرة دوما. وقد دعا الأمين العام الدول الأعضاء إلى أن تكون أعمالها منسجمة مع بلاغه أقوالها. ونحن نؤيد الجهود التي يبذلها من أجل تحريك الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. وندعم فكرة أن يكون منع تكرار الصراعات الأولوية الأساسية للأمم المتحدة، وإن هذه هي أفضل الاستراتيجيات وأكثرها فعالية من حيث التكاليف لضمان سلام دائم.

ولكن هذه الأهداف السامية لا يمكن أن تتقدم بدون الدعم السياسي، القائم على المبادئ، للدول الأخرى. ولذلك يجب أن يظل الهدف من جهودنا هو القضاء على أسلحة الدمار الشامل، والاتجار بالأسلحة الصغيرة وحظر الألغام الأرضية، وتوفير المزيد من المساعدة الإنسانية المتسمة بفعالية أكبر، وضمان عدم تحويل الأطفال إلى جنود وعدم معاناتهم في حالات الصراع المسلح، والقضاء على سوء المعاملة الجسيم الذي تلقاه المرأة في بعض أنحاء العالم. وهناك أيضا ضرورة واضحة أن تعزز الأمم المتحدة دورها في مجال حفظ السلام وقدرتها في هذا المجال.

وبالرغم من أن التقدم في بعض هذه المجالات لا يلاحظ بوضوح، لا سيما بالنسبة لتخفيض الإنتاج واستعمال الألغام الأرضية، لا ينبغي الكف عن جهودنا حيث أن ما زال هناك الكثير مما ينبغي القيام به. ويجب أن يكون الدور الذي تقوم به الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام وتعزيز الاستقرار في جميع أنحاء العالم، دون استثناء، دورا متسقا وثابتا. وبالنسبة لنا، هنا في الأمم المتحدة، يعد التقرير السنوي للأمين العام أداة هامة لمتابعة سير أعمال المنظمة.

وتقرير الأمين العام يعد أيضا بمثابة مشورة وإرشاد هامين بالنسبة للدول الأعضاء، وهو يوجز، بالفعل، ما هو متوقع من تلك الدول بوصفها أعضاء مسؤولة في المجتمع الدولي. وفي هذا الصدد، كرر الأمين العام تأكيد ما يلي:

> ''إن التعاون الإنمائي يشكل دعامة وطيدة ينهض على أساسها بناء الاستقرار والعدل الاقتصادي والتنمية الاجتماعية''. (A/56/1، الفقرة ٨).

وهذه العبارة من المبادئ التوجيهية الهامة وتعتبر حاسمة بالنسبة للمهام التي علينا القيام بها مستقبلا. فقد أصبح الفقر في العالم النامي شديدا بشكل غير محتمل، وخاصة مع انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)، والملاريا والسل الرئوي. فإحصاءات الفقر وانتشاره معروفة جيدا في المجتمع الدولي، وبالتالي، لا حاجة بي إلى تكرارها في إطار هذا البند من جدول الأعمال. لقد أدت الصراعات الأهلية والدولية إلى زعزعة استقرار المجتمعات وزيادة معاناة الإنسان. وتحتاج التنمية الاجتماعية والاقتصادية ومكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز إلى التزام وإرادة سياسية قوية واقتناع من جانب الدول الأعضاء من أجل إحراز تقدم في مجال هذه المسائل الحيوية. وقد تناول الحوار الرفيع المستوى، الذي انتهي مؤخرا، حول تعزيز التعاون الاقتصادي مسألة جعل العولمة شاملة ومفيدة للبلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نموا.

ختاما، أود أن أعرب عن ارتياح وفدي لتقرير الأمين العام. ونحن نثق برئاسته وسنقدم دعمنا وتعاوننا له في جميع مساعيه.

السيد راين (أيرلندا) (تكلم بالانكليزية): نظرا لأني أتكلم للمرة الأولى في الدورة السادسة والخمسين، أتقدم إليكم، سيدي، بتهنئتي على انتخابكم رئيسا للجمعية العامة. ويتطلع وفدي إلى العمل معكم للتصدي للمهام العديدة الهامة التي تواجهنا، وهو واثق أنها ستنجز تحت إرشادكم وفي ظل رئاستكم.

وقبل المضي في تناول بند جدول الأعمال المطروح، أود أن أكرر، في إطار الجمعية العامة، الإعراب لوفد الولايات المتحدة عن التعازي القلبية للوفد الأيرلندي وحكومة أيرلندا وشعبها على ما تعرض له البلد المضيف والمدينة المضيفة من هجوم بشع. وسوف تتاح لهذه الجمعية، في وقت قريب، الفرصة لمعالجة الخطر الحقيقي الذي تمثله آفة الإرهاب، في إطار بند منفصل من بنود جدول الأعمال، ولكن لا يستطيع أحد منا الوقوف على هذا المنبر دون التنديد بهذه الهجمات الموجهة لا إلى الولايات المتحدة وحدها، بل إلى جميع شعوب العالم ذات التفكير السليم. وكما قال رؤساء الحكومات الأوروبية المجتمعون في دورة استثنائية للمجلس الأوروبي يوم الجمعة الماضي، فإن هجمات يوم ١١ أيلول/سبتمبر تعتبر تحديا لضمير كل إنسان. ونحن ندينها تماما.

وأود أن أثني على الأمين العام على التقرير الواسع النطاق الذي قدمه عن أعمال المنظمة والذي يرد في الوثيقة A/56/1. وهو يلاحظ، في مقدمته، أن أنشطة الأمم المتحدة في العام الماضي قامت وسط ظروف من المعاناة الناجمة عن نشوب صراعات بالغة العنف في طول العالم وعرضه، فبعد مرور عام على قمة الألفية، يجب أن تتصدى هذه الجمعية للصراعات بعزم جديد، ناشئ عن إدراك إننا لا نستطيع أن نفصل السلام والأمن الدوليين عن قضايا الفقر والتخلف، إذ أن هذه المسائل تؤدي، بدورها، إلى حالات من التوتر الاقتصادي والاجتماعي التي يمكن أن تشعل نيرانا أكبر يحتمل أن تزعزع الاستقرار.

إن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كانت دليلا إضافيا على أن المجتمع الدولي كله عليه أن يسعى بنشاط مجدد إلى حل مختلف النزاعات، التي تعود إلى وقت بعيد، في أنحاء العالم، فهي النزاعات التي يتغذى عليها الإرهاب. وعلينا، ونحن نواجه الذين يستغلون هذه النزاعات لإغراضهم الشخصية الملتوية، أن نتخذ إجراءات عاجلة لإيجاد حل للأسباب الجذرية وأن نعمل معا من أجل تحقيق عالم يسوده السلام والرخاء والعدالة. ويجب أن يظل العمل على تنفيذ الأهداف الإنمائية لقمة الألفية من الأولويات الأساسية للمجتمع الدولي.

ولذلك، أرحب بالاهتمام الذي أولاه الأمين العام لمسائل منع نشوب الصراعات، وبناء السلام وحفظ السلام وحماية المدنيين، في تقريره لهذا العام. ويشير إلى الاهتمام المتزايد المكرس من مجلس الأمن لمنع نشوب الصراعات المسلحة واهتمامه المتزايد بحماية المدنيين. وكما يشير الأمين العام عن حق، فمن ملامح الصراعات الحديثة، للأسف، أن وطأتها الرئيسية تقع على السكان المدنيين بدلا من الجيوش التقليدية. وأيرلندا بوصفها عضوا في مجلس الأمن، تتبع سياسة تقوم على مواصلة المشاركة النشطة في هذه المسائل الهامة للغاية.

وإننا نرحب بالجهود المتواصلة لتحسين نظم الإنذار المبكر من خلال إرسال بعثات متعددة التخصصات لتقصي الحقائق وبناء الثقة إلى المناطق المتفجرة، ومن خلال استراتيجيات الوقاية الإقليمية ومن خلال التقارير المقدمة إلى مجلس الأمن بشأن النزاعات التي يمكن أن تزعزع الاستقرار، وندعم تلك الجهود بقوة.

ونحن نتطلع إلى إكمال الدليل العملي لمنظومة الأمم المتحدة المتعلق بدعم المقر لموظفي الميدان في صياغة وتنفيذ استراتيجيات مترابطة لبناء السلام. وهذا النوع من الدعم الذي يوفره المركز أساسي إذا أريد للأمم المتحدة أن تؤدي في الميدان وظيفتها بفعالية وتتمكن من التعلم من التجارب السابقة.

ونرحب أيضا بالاهتمام الذي يولى للتعاون بين العمل الإنساني وعمليات السلام، والجهود الرامية إلى اعتماد نهج أكثر شمولا بشكل عام. وإن العديد من حالات الصراع معقّدة للغاية وتقتضي استجابات متكاملة. ونحن ممتنون لأن مزيدا من الاهتمام يولى الآن لمعالجة الثغرات المكتشفة في تقديم المساعدة الإنسانية إلى السكان المشردين داخليا، والتي هي في أغلب الأحيان أقل ظهورا للعيان داخل حدودهم.

والاستعراض الذي اضطلع به الأمين العام لحالة الشؤون العالمية يقدم صورة مختلطة جدا، والميزانية العامة لا تزال مزعجة. ونحن نشاطره الشعور بخيبة الأمل إزاء الانتكاسات في عدد من مناطق الصراع. ويجري إحراز تقدم في جمهورية الكونغو الديمقراطية، وبوروندي والبلدان المعنية في المنطقة. ومع ذلك، لا تزال حالة الضعف وعدم اليقين مستمرة في تلك المناطق، وهناك صعوبات مستمرة في تنفيذ الاتفاقات المبرمة وأطر العمل المنشأة.

واتضح خلال السنة الماضية أن الشرق الأوسط أيضا عسير المعالجة، على الرغم من اعتقادنا بأن هناك إدراكا الآن لدى جميع الأطراف بالعناصر الأساسية التي يجب أن تقوم عليها عملية السلام، وهو إدراك أوسع مما كان عليه في وقت سابق من هذه السنة. ويجب علينا جميعا أن نبني على أساس ذلك. وستواصل أيرلندا، من خلال عضويتها في مجلس الأمن، السعي إلى إيجاد حلول دائمة لهذه النزاعات وغيرها.

ومع ذلك، هناك أيضا بعض علامات التقدم الملموسة. وأحد الأمثلة على ذلك تيمور الشرقية، حيث تضطلع الأمم المتحدة بدور حيوي في تطور تيمور الشرقية من حالة ما بعد الصراع إلى الاستقلال. وإننا نتفق مع الأمين العام على أنه ينبغي ألا تتعرض جهود المجتمع الدولي الواسعة للخطر بالخفض المبكر للدعم. وسيكون من الضروري أن يظل هناك وجود دولي ذو شأن بعد الاستقلال، بما في ذلك العنصران المدني والعسكري وعنصر الشرطة. ونوافق أيضا على أنه يجب أن يكون هذا الوجود بولاية من مجلس الأمن وأن يمول من الإسهامات المقدرة. وأيرلندا من جانبها أعلنت التزامها بالفعل بمواصلة تقديم الدعم.

ونرى أنه على الرغم من أعمال العنف التي قام بها الاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) مؤخرا ضد

السكان المدنيين، فإن الحالة العامة في أنغولا تتحرك في الاتجاه الصحيح. وفي الأسبوع الماضي استمعنا في مجلس الأمن إلى تقدير أنغولا الواضح لنجاحات نظام الأمم المتحدة للجزاءات، إلى جانب التزام الحكومة بإجراء الانتخابات العامة والعمل العاجل في مجالات العمل الإنساني والصحة والتعليم وحقوق الإنسان بالتعاون مع المجتمع الدولي.

وما فتئت بعثة الأمم المتحدة للإدارة المؤقتة في كوسوفو تضطلع بعمل جيد يؤدي إلى إجراء الانتخابات على نطاق كوسوفو في تشرين الثاني/نوفمبر. وإننا نتفق تماما مع الأمين العام على أنه يجب تشجيع صرب كوسوفو على المشاركة الكاملة في عملية الانتخابات ودعمهم في هذا الصدد. وتمتد مهمة البعثة إلى ما بعد الانتخابات، ويشير الأمين العام إلى العديد من التحديات البالغة الأهمية التي لا يزال يتعين على البعثة مواجهتها في محاولة بناء مجتمع جديد وعادل.

وسنظل نتابع على نحو وثيق تنفيذ توصيات تقرير الإبراهيمي بشأن حفظ السلام في إطار الأمانة العامة، ونعرب عن تقديرنا لاستجابات الأمين العام لطلبات بعض الدول لتقديم مزيد من التفصيل في بعض المجالات. وأود أن أؤكد له دعمنا المتواصل للتدابير الرامية إلى بناء قدرة الأمم المتحدة على حفظ السلام. ويشير الأمين العام عن حق إلى أن هناك حاجة إلى مزيد من المساعدة في بناء قدرة أفريقيا للاضطلاع بعمليات حفظ السلام. ونتطلع إلى مزيد من العمل في هذا الشأن خلال السنة المقبلة.

ويشير الأمين العام إلى تعميق التعاون والتنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مجال تعزيز أنشطة الأمم المتحدة لبناء السلام في مجهود أوسع لمنع نشوب الصراعات. وقد نجح ذلك في هايتي، حيث كان هناك تعاون جيد بين منظمة الدول الأمريكية والأمم المتحدة، ونحن نؤيد تماما زيادة تدعيم هذه الروابط المعززة للطرفين. وأيرلندا، بوصفها عضوا في الاتحاد الأوروبي، ترحب أيضا بالخطوات الآيلة إلى تعزيز التعاون بين الاتحاد الأوربي والأمم المتحدة في مجال إدارة الأزمات.

إن السلم والأمن الدوليين لا ينقسمان، ولهذا، نحن نشارك الأمين العام الشعور بعدم الارتياح حيال الشكوك الحالية في مجالات نزع السلاح، ولاسيما إضعاف الالتزام بالاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. والتطورات الأخيرة قطعا تعزز بدلا من أن تضعف الحاجة إلى تجديد الالتزام بالمفاوضات المتعددة الأطراف الرامية إلى إبرام اتفاقات لنزع السلاح تكون ملزمة قانونا ولا رجعة عنها وقابلة للتحقق، تشمل طائفة أسلحة الدمار الهائل الموجودة اليوم.

وفي مجال الأسلحة التقليدية، ما من شك في أن انتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة عامل يسهم إسهاما كبيرا في العديد من الصراعات الحديثة. وإذا قدر أن يكون لاستجابتنا أي فرصة للنجاح، ينبغي معالجة المشكلة بطريقة شاملة ومتكاملة. وجاء مؤتمر تموز/يوليه المعني بالاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه تتويجا لعملية تحضيرية طويلة ومنصة انطلاق لما نأمل أن يكون عملية متابعة دينامية. وكان المؤتمر خطوة هامة ولكنها الأولى. وستضطلع أيرلندا بمسؤولياتها في العمل بنشاط وتعاون مع الدول الأعضاء على تنفيذ برنامج العمل. وإننا نؤيد العمل المبكر المتكامل لتحقيق هذه الغاية.

وقد تعهدنا جماعيا في إعلان الألفية بجعل الحق في التنمية حقيقة للجميع وبالوفاء بالاحتياجات الخاصة لأفريقيا. ويخصص الأمين العام عن حق فصلا هاما من تقريره عن التعاون من أجل التنمية. ويشير إلى بعض التطورات البالغة الأهمية خلال السنة الماضية، وخاصة مؤتمر

الأمم المتحدة الثالث المعني بأقل البلدان نموا، الذي عقد في أيار/مايو، والدورة الاستثنائية المعنية بالإيدز، التي عقدت في حزيران/يونيه، فضلا عن الإعداد للمؤتمر الدولي البالغ الأهمية المعني بالتمويل لأغراض التنمية، المزمع عقده في السنة المقبلة. وإذا أردنا أن نظل مخلصين لإعلان الألفية وأردنا الوفاء به، سيكون ضروريا العمل معا وترجمة الكلام إلى عمل.

وقد أصدر الأمين العام الآن خطته التي تبين الطريق لتنفيذ الإعلان. وهي وثيقة عالية الجودة، ونحن نشيد بالأمين العام عليها. فالخطة تقدم للمجتمع الدولي نهجا شاملا ومنسجما لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ويجب علينا العمل معا لضمان الإسراع بالتقدم نحو تحقيق هذه الأهداف.

ويوضح ''تقرير التنمية البشرية'' لعام ٢٠٠١ الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن عددا محدودا من البلدان فقط سينجح في تحقيق هدف خفض عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع بحلول عام ٢٠١٥. إن تحقيق هذا الهدف أمر أساسي لجهودنا الرامية إلى ضمان أن تعود العولمة بالفائدة على كل الشعوب في كل البلدان. والخارطة الإرشادية ستكون بمثابة مقياس نقدر على أساسه التقدم المحرز

وترحب أيرلندا بإنشاء فرقة العمل المعنية بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وسوف تؤدي فرقة العمل دورا هاما في صياغة السياسات وإسداء المشورة بشأن الاستراتيجيات وأفضل التطبيقات وتعبئة الجهود الدولية لتضييق الفجوة الرقمية.

ونرحب بالاهتمام الذي أولي في العام الماضي لتعزيز إدارة الأمم المتحدة والخضوع للمحاسبة والإشراف الداخلي، وكذلك للمتابعة الأكثر صرامة لضمان تنفيذ توصيات معالجة النواقص.

أخيرا، عند الترحيب بتقرير الأمين العام السنوي عن أعمال المنظمة، أود أن أشير إلى الطرق التي يمكن بها تحسينه بدرجة أكبر. وأنا أشجع على تنفيذ نقطتين محددتين تم ذكرهما في قرار الجمعية العامة ٥١/٢٤١. وهاتان النقطتان هما، أولا، إدراج قسم استشرافي يتضمن أهدافا محددة للمنظمة، وثانيا إضافة مرفق يعطي معلومات عن تكاليف البرامج والأنشطة. وستكون كل من النقطتين أداة مفيدة للأمانة العامة في الجهود الجارية حاليا لتحسين الخضوع للمحاسبة والإشراف الداخلي، وستساعد الدول الأعضاء أيضا على تقييم مدى تنفيذ الولايات.

السيد سيساس دا كوستا (البرتغال) (تكلم بالانكليزية): سوف تدلي بلجيكا ببيان في وقت لاحق اليوم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد البرتغال بالطبع ذلك البيان بالكامل.

حيث أن هذه الكلمة هي الكلمة الأولى التي تدلي بها البرتغال في جلسة عامة، اسمحوا لي أن أبدأ بتهنئتكم سيدي على توليكم رئاسة هذه الدورة الحافلة بالمهام الصعبة للجمعية العامة. وسنسعى أنا وأعضاء وفدي إلى تقديم أكبر قدر من الدعم لجهودكم الرامية إلى إنجاح هذه الدورة.

تنعقد هذه الدورة في وقت فريد وصعب بالنسبة للمجتمع الدولي وفي فترة يسودها الحزن بالنسبة لنا جميعا وبالنسبة للبلد المضيف للأمم المتحدة ولكل البلدان التي فقدت رعاياها في هذه المأساة، بما فيها بلدي البرتغال.

تشكر البرتغال الأمين العام على تقريره عن أعمال المنظمة وتحييه هو وكل موظفيه في الأمانة العامة وفي أجزاء أخرى من الأمم المتحدة على الجهود التي بذلت هذا العام في تنفيذ جدول أعمال المنظمة. ويسعد وفدي بشكل خاص أن السيد كوفي عنان سوف يستمر في عمله بوصفه الأمين العام لفترة ثانية، مما يجعلنا نستفيد من ثمار قيادته وخبرته في هذه الأوقات العصيبة بشكل خاص.

تمثل الهجمات الإرهابية التي وقعت يوم ١١ أيلول/ سبتمبر تحديا جسيما للأمم المتحدة — تحد تتمثل أفضل وسيلة لمواجهته في تعزيز التعاون الدولي بشكل أكبر في كل المجالات وعلى كل الأصعدة. دعونا لا ننسى أن الأمم المتحدة هي التي تمثل أسمى وأشمل آيات هذا التعاون الدولي، ولذلك فان الأمم المتحدة يجب أن تظل في صميم كل الجهود الدولية.

من الواضح أن الأمن، من جميع جوانبه، هو شاغلنا الأساسي. كيف يمكن لشعوبنا أن تشعر بأمان في ديارها؟ وكيف يمكننا أن نضمن أيضا أن لديهم دياراً يشعرون فيها بالأمان؟ وكيف يمكننا أن نساعد على وضع حد للصراعات، وكيف يمكننا منع نشوبها ؟ كيف يمكن للبلدان أن تساعد أنفسها على النمو، وكيف يمكن للآخرين أن يساعدوها على فعل ذلك؟ كيف يمكننا أن نضمن سيادة القانون وحماية حقوق الإنسان؟ وأهم من كل شيء، كيف يمكننا أن نساعد الأشد احتياجا؟

القضايا التي تناولها الأمين العام في تقريره – السلم والأمن والمساعدة الإنسانية والتنمية وحقوق الإنسان والقانون الدولي – وكلها قضايا تأتي، منفصلة وفي سياق ترابطها، لتشكل في مجملها أعظم التحديات التي تواجه الأمم المتحدة، فضلا عن كونها سبب وجود المنظمة نفسها.

ويتضح هذا بدرجة كبيرة في ديباجة ميثاق هذه المنظمة. وتلك الكلمات القوية تحتفظ اليوم بنفس الصدق الذي اتسمت به عندما أعلنت لأول مرة قبل أكثر من نصف قرن، وهي تحدد لنا بوضوح ما الذي يجب علينا، نحن الأمم المتحدة، أن نواصل السعي إلى تحقيقه.

أولا، إننا نعمل بجهد جهيد من أجل تحقيق السلم والأمن. وإن الأمين العام، من خلال إصلاح هياكل دعم حفظ السلام في الأمم المتحدة ومن خلال تقريره عن منع نشوب الصراعات، ما فتئ يعالج الاحتياجات الأساسية لضمان قدرة الأمم المتحدة على مواجهة التحديات التي تفرضها الصراعات المسلحة. ويجب أن يستمر العمل نحو تلبية المتطلبات التنظيمية والموارد للسماح بالتخطيط والانتشار والإدارة الفعالة لعمليات الأمم المتحدة المتزامنة لحفظ السلام في أنحاء متفرقة من العالم. وما يكتسب أهمية خاصة هو الالتزام بالمواعيد الزمنية المحددة للانتشار السريع. وستكون توصيات اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام ذات أهمية حاسمة لهذه الجهود، وتحث البرتغال الهيئات ذات الصلة على الموافقة على تخصيص الموارد اللازمة لذلك.

وتتناول كل الهيئات والوكالات المعنية التوصيات الواردة في تقرير منع نشوب الصراعات، ونحن نتطلع إلى النظر فيها بشكل شامل ومنسق من أجل ترجمتها إلى تدابير ملموسة.

كذلك ستكون خطة عمل الأمانة العامة لبناء السلام ذات أهمية كبرى في الوقت الذي نقر فيه بشكل متزايد بالحاجة إلى استراتيجيات متماسكة للسلام تشمل شتى أنواع الأنشطة التي تتدرج من الوقاية إلى حفظ السلام ثم إلى بناء السلام ثم العودة مرة أخرى إلى الوقاية. والأمين العام محق عندما يتحدث عن الحاجة إلى قدرة أكثر فعالية على تحليل الأوضاع. وسوف يؤدي هذا إلى أمم متحدة أكثر استجابة وفعالية.

إن المشكلة التي يمثلها الانتشار الخطير للأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، مثل الأسلحة البيولوجية والكيماوية، تستلزم جهودا دولية متواصلة من أجل التعاون في مجال نزع السلاح. ومن الحتمي أن تمضي هذه الجهود قدما.

إن الكفاح ضد تكديس وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة المزعزع للاستقرار يشكل أيضا مثالا على نوعية العمل الدولي المنسق المطلوب لمعالجة التحديات التي تواجهنا جميعا.

ثانيا، إننا نعمل بجهد جهيد لتوفير المساعدة الإنسانية للمحتاجين. وتتصدر الكوارث الطبيعية والصراعات والخسائر التي تنزلها بشعوبنا في أنحاء العالم قائمة الأولويات في أذهاننا، ويجب قبل كل شيء أن نحاول إنقاذ الأرواح التي تتعرض إلى خطر مباشر. ويجب أن يستمر عمل الأمم المتحدة الإنساني في تلقي الاهتمام الأكبر من حكوماتنا لضمان وجود القدرة على معالجة الحالات المعقدة بشكل متزايد والتي تفرض اليوم هذا التحدي لنا جميعا.

إن للتنسيق، سواء في المقر أو في الميدان، أهمية حاسمة في تعزيز هذه القدرة، مما يضمن قدرة جميع الجهات الإنسانية الفاعلة على استخدام قواها وخبراتها الخاصة وتجنب أية ازدواجية في الجهود، وأن تحقق فعالية أكبر في توفير المساعدة.

وما زالت محنة المفقودين – سواء داخل الحدود أو عبرها – تجد اهتمام الأمم المتحدة الذي تستحقه، وترحب البرتغال بقرار الأمين العام تعزيز قدرة الأمم المتحدة على التعامل مع المشردين داخليا، وإعطاء الاهتمام الواجب لحاجتهم إلى الحماية وإلى تحسين أحوالهم.

ولإمكانية الوصول إلى السكان المحتاجين أهمية حيوية بالطبع في توفير المساعدة الإنسانية. والتشديد على أهمية ذلك لا يمكن المبالغة فيه. وإمكانية الوصول إليهم بلا عائق يجب أن تُكفل، يجب أن يتم الوصول في ظروف سالمة وآمنة، سواء بالنسبة لعمال الأنشطة الإنسانية أو بالنسبة إلى الضحايا.

ثالثا، تعمل الأمم المتحدة بجهد جهيد من أجل التنمية. إن الفقر خطر داهم على الأمن الإنساني، ويجب أن تستمر الحرب التي أعلنها مؤتمر قمة الألفية على الفقر. إن الفقر والإقصاء الاجتماعي وعدم المساواة تؤدي إلى توترات وصراعات وتوفر أرضاً خصبة للتطرف والتعصب وأشكال عنف أخرى للتعبير السياسي.

وفي عولمة اقتصادات العالم، علينا أن نعي تماما تلك الآثار السلبية التي قد تترتب على ذلك، كما يجب أن يكون للعولمة وجه إنساني كيما توزع منافعها على أوسع نطاق ممكن. ولا بد أن تكون العولمة عملية جماعية من أجل النمو والتقدم، وأن تشمل الجميع دون استبعاد أحد، وأن تعمل على البناء وليس الهدم، وأن تنمي ولا تفقر. وعملية العولمة لو تمَّت بشكل منظم وعلى أساس التجارة الحرة والعادلة، يمكن أن يكون لها أثر بالغ في تعميم منافع النمو، والإسهام في تخفيف حدة التفاوت الاجتماعي، والتوترات العرقية، إلى جانب الأزمات الدورية التي تتأثر بها المجتمعات الواقفة على حافة التنمية.

إن كارثة فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يجب أن تبقى في صدارة جدول أعمالنا. فالوفيات والآلام المترتبة على هذا الوباء الرهيب تمزق البلدان، لا سيما في أفريقيا. وهذا الوضع المفزع يستوجب قيام المجتمع الدولي بعمل منسق. والبرتغال تؤيد هذه الجهود وتثني على الأمين العام لما يبديه من التزام خاص بهذا الكفاح المرير.

وأخيرا، ينبغي أن نعمل من أجل النهوض بحقوق الإنسان والقانون الدولي. وكما أشار الأمين العام، فإن التقارير الواردة إلى لجنة حقوق الإنسان ترسم ”صورة قاتمة بشأن حالة حقوق الإنسان في العالم اليوم“ (A/56/1، الفقرة ١٩٦) وعلينا أن نواصل العمل من أجل تحقيق المراعاة العالمية لحقوق الإنسان على مستوى العالم. وتوفر الأمم

المتحدة ومعاهداتها في مجال حقوق الإنسان الإطار لحماية حقوق الأفراد، لا سيما أشد المستضعفين منهم.

وتؤيد البرتغال العمل الهام الذي تضطلع به مفوضة الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، التي ينبغي أن توفر لمكتبها الموارد المالية والبشرية اللازمة للاستجابة لحالات الأزمات التي تواجهها بشكل يومي. والمساهمات الطوعية لصالح مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان مهمة، بالطبع، لكن الميزانية العادية للأمم المتحدة هي التي يجب أن تكفل توفير مثل هذه الموارد ومن ثم يمكن تفادي أي تقلبات قد تؤثر على مستوى التمويل.

وأخيرا، أود أن أتطرق إلى موضوع القانون الدولي، الذي يعتبره الأمين العام بحق شرطا لا غنى عنه في عالم يقوم على النظام والعدالة. ويُعد تعزيز احترام سيادة القانون في الشؤون الدولية مهمة أساسية تقع على عاتق المنظمة، ونحن نرحب بجهود الأمين العام في هذا الصدد. كما أن المصادقة على المعاهدات وتقنين الالتزامات التي قطعتها الدول الأعضاء على نفسها من أجل التعاون الدولي، وتطور القانون الدولي بوجه عام كلها أمور أساسية في هذه العملية، ونفس الشيء ينطبق على عمل المحكمتين الدوليتين المخصصتين والمحكمة الجنائية الدولية، الذي يرمي إلى ضمان ألا يفلت أحد من العقاب عن جرائم الحرب أو الانتهاكات الأخرى لحقوق الإنسان. كما أن نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية قد فتح بالفعل فصلا جديدا في القانون الدولي، ونحن نؤيد تماما النداء الذي وجَّهه الأمين العام إلى الدول الأعضاء بأن تعلن موافقتها على الالتزام بنظام روما الأساسي ودعم القضية الهامة لهذه المحكمة.

لقد تناولت المجالات الأربعة الأساسية لأنشطة الأمم المتحدة التي وردت في تقرير الأمين العام. ولا يسعني، بالطبع، أن أتناول كل النقاط في بياني، وإن كان الكثير من المسائل التي لم أُشر إليها جديرة أيضا باهتمام الأمم المتحدة. وما أود التأكيد عليه هنا اليوم هو ما للتعاون الدولي المنسق من أهمية في مواجهة كل هذه التحديات. وبذلك يمكننا أن نواصل السعي لتحقيق الأهداف الواردة في ديباجة ميثاق الأمم المتحدة.

السيد فونسيكا (البرازيل) (تكلم بالاسبانية): السيد الرئيس، أتوجه إليكم بالتهنئة على انتخابكم رئيسا لهذه الدورة. ونحن على يقين بأن أعمال الجمعية العامة ستكلل بالنجاح تحت قيادتكم.

وأود أن أشكر الأمين العام على تقريره الهام عن أعمال المنظمة. فالتقرير يرسم لنا صورة شاملة وموضوعية عن الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في ميادين العمل المختلفة التي تضطلع بها.

إلا أن التقرير يكشف عن جانب أساسي آخر فيما يتعلق بالمنظمة، وأعني به الدور المحوري الذي يقوم به أميننا العام، السيد كوفي عنان، الذي كانت قيادته أساسية من أجل الإصلاح المؤسسي للأمم المتحدة كيما يتسنى لها أن تضطلع بمهامها الأساسية في عالمنا المعاصر. بل إن مكانته المعنوية تتعاظم في هذه المرحلة الحاسمة التي يمر بها المجتمع الدولي.

ولئن كانت الفرصة ستتاح للجمعية العامة لمناقشة موضوع الإرهاب في جلساتها العامة، فإنه لا يسعني أن أغفل الإشارة إلى التحدي الذي تمثله هذه الآفة بالنسبة للمنظمة ولنا جميعا. وينبغي أن تترجم عبارات التضامن إزاء الخسارة في الأرواح التي منيت بها الولايات المتحدة إلى تحالف واسع باسم التسامح ولغرض مكافحة شبكات الإرهاب السرية.

وكما أشار الأمين العام، فإن الأمم المتحدة هي المحفل الملائم لهذا الغرض ويمكنها أن تكفل الشرعية الدولية للتصدي طويل الأجل لهذا التهديد. فالإرهاب عدو يسعى

لتحقيق أغراضه المقيتة من خلال الاستخدام المدمر للآليات التي تتميز بها العولمة: أي وسائل النقل، والطابع الفوري للاتصالات الحديثة، والسرعة التي تتم بها المعاملات المالية.

وستكون مكافحة الإرهاب مستحيلة في غياب التعاون بين كل الدول. وتتطلب هذه المهمة بطبيعتها الدعم الحاسم للجميع دون استثناء. ولا بد أن يعمل مجلس الأمن بكل حزم، وفقا لولايته، بغية تفادي تكرار مثل هذه المأساة التي شهدها العالم في ١١ أيلول/سبتمبر.

وعودة إلى تقرير الأمين العام، أعتقد أننا في حاجة إلى نفس الحزم لإيجاد حلول دائمة للصراعات المستعرة في أنحاء شتى من العالم، خاصة في القارة الأفريقية، والشرق الأوسط. وعلينا أن نعمل بدأب ومثابرة من أجل إيجاد حلول لهذه الصراعات.

وبالرغم من استمرار الصراعات المسلحة في العديد من المناطق، فإن تيمور الشرقية تبرز كنموذج مثالي لقدرة الأمم المتحدة على إحداث تحول في الوضع عندما يتعلق الأمر بالنهوض بالسلام. وعلينا أن نبني انطلاقا من هذه القاعدة، ولذا، يحدونا الأمل في أن تواصل الدول الأعضاء تقديم الدعم إلى شعب تيمور الشرقية حتى يمكن تعزيز التقدم الذي تحقق وتوسيع نطاقه.

وفي مجال السلم والأمن الدوليين أيضا نحن نتفق مع الأمين العام في إشارته إلى أن تقرير الإبراهيمي يمثل مساهمة هامة في تحسين أداء عمليات السلام.

ومع ذلك، نشعر بالقلق لأن تقارير الأمين العام بشأن حماية المدنيين في الصراعات المسلحة ومنع نشوب الصراعات لا تلقى نفس المستوى من اهتمام الدول الأعضاء. والتوصيات التي وردت في تلك التقارير تستحق منا الدرس والتحليل واتخاذ إجراءات في أسرع وقت ممكن.

ومن المهم أيضا تعزيز سيادة القانون على الصعيد الدولي في إطار النهوض بنظام عالمي مستقر. ونحن نتفق مع الأمين العام في تقييمه للأثر الرادع الذي يمكن أن تمثله المحكمة الجنائية الدولية في الحيلولة دون وقوع انتهاكات جسيمة للقانون الإنساني وحقوق الإنسان. وسيكون تنفيذ المحكمة الجنائية الدولية خطوة إيجابية نحو قيام نظام عالمي أكثر إنسانية.

وثمة موضوع هام آخر يتمثل في حاجتنا إلى مضاعفة الجهود الدولية للتخفيف من حدة الآثار القاسية للفقر المدقع وانعدام الفرص على بناء السلام في العالم.

لقد حدد مؤتمر قمة الألفية أهدافا أساسية للقضاء على الفقر والنهوض بالتنمية. وقد تعهدت الدول الأعضاء بخفض عدد مَن يعيشون بأقل من دولار واحد في اليوم إلى النصف بحلول عام ٢٠١٥. لكن المشكلة تظل في كيفية تحقيق ذلك الهدف. ويعتبر ''الدليل التفصيلي لتنفيذ إعلان الألفية للأمم المتحدة''، الذي قدمه الأمين العام (A/56/326) خطوة هامة في ذلك الاتجاه. وخريطة الطريق تقترح مجموعة من المؤشرات التي ستمكِّن المجتمع الدولي من متابعة وتقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية والتنمية المستدامة، بما في ذلك مجال الالتزامات التي قطعتها البلدان المتقدمة النمو.

وليست هناك وصفة قابلة للتطبيق على كل حالة من الحالات، لكننا نعرف أنه لا يمكن تحقيق التنمية أو القضاء على الفقر دون وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق ودون تدفقات مالية مستدامة يمكن التنبؤ بها لدعم تنفيذ السياسات العامة. وحتى يستأصل الفقر يجب أن يصاحب المناخ الدولي الأكثر مؤاتاة التزام وطني بضمان أن يكون الأفراد محور عملية التنمية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للتعاون الدولي من أجل التنمية أن يدعم الجهود لإقامة

مجتمعات أكثر عدلا تتحقق فيها المساواة، وأكثر شفافية وأنظمة سياسية ديمقراطية.

والمؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية المقرر عقده في سنة ٢٠٠٢ سيتيح الفرصة لإقامة آليات مجددة في ذلك المجال. ونحن نولي أولوية قصوى للمؤتمر باعتباره جزءا من الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف التي جرى إرساؤها في مؤتمر قمة الألفية. وبالنسبة لبلدي، الذي استضاف مؤتمر الأمم المتحدة التاريخي المعني بالبيئة والتنمية – الذي عُقد في ريو دي جانيرو – فإن تقييم التقدم والتحديات الجديدة في تنفيذ جدول أعمال القرن الحادي والعشرين يظل أمرا هاما. ولذلك فإن عام ٢٠٠٢ سيتطلب بذل جهد أكبر لإحراز تقدم في التنفيذ العملي لمفهوم التنمية المستدامة. وهذا، بدوره، سيتطلب تصميما وإرادة سياسية لمواجهة مشاكل من قبيل أنماط الإنتاج والاستهلاك غير المستدامة.

هذه فترة نسعى فيها إلى التوصل إلى إجابات تساعدنا على فهم كيفية إمكان حدوث الاعتداءات الفظيعة في ١١ أيلول/سبتمبر. وبالإضافة إلى التدابير المحددة الفورية ضد الإرهاب، فإن عمل المنظمة في مجموعها يمكن أن يساعد على منع تكرار مآسٍ مماثلة. وإذا كنا فعالين في ميدان نزع السلاح – بما في ذلك المجالات النووية، والكيميائية، والبيولوجية، والأسلحة الصغيرة – وإذا تغلبنا على خطر الحلول الانفرادية، يمكننا أن نهيئ بيئة دولية أكثر أمنا ونتجنب الأحداث المأساوية مثل المزج الافتراضي بين الإرهاب وأسلحة الدمار الشامل. وإذا ما عززنا التنمية، وكافحنا التمييز، وزدنا احترام حقوق الإنسان، ونجحنا في جعل الأمم المتحدة أداة فعالة لمنع نشوب الصراعات المسلحة ولحلها، سيكون أكثر صعوبة استغلال مشاعر اليأس والانعزال السياسي والاجتماعي لاستخدام الكراهية المتطرفة وتصعيدها.

وفي وقت تواجه البشرية كلها تحديا ذا أبعاد هائلة، يصبح وجود الأمم المتحدة أكثر ضرورة من ذي قبل لرسم أفق يتسم بالوئام والرفاه لكل الشعوب. وبعبارة أخرى، يجب أن نبني معا عولمة مشربة بالتضامن. والأمم المتحدة، دون شك، أفضل أداة لتحقيق ذلك الغرض.

السيد سيتشوف (بيلاروس) (تكلم بالروسية): وفد بلدي يود أن يعرب عن شكره للأمين العام على عرض تقريره عن أعمال المنظمة. وكما حدث في سنوات سابقة، فإن وفد بلدي يعتبر التقرير أساسا صلبا لتحليل شامل لعمل الأمم المتحدة في العام الماضي ولتحديد المجالات والأولويات الرئيسية للمستقبل.

وكون الأمين العام قد انتخب لفترة ثانية، حتى قبل نهاية فترته الأولى، مسألة هامة من الناحية الرمزية ونحن ندرس تقريره. ونحن نتمنى للسيد كوفي عنان النجاح في هذه المرحلة الصعبة الجديدة من تطوير الأمم المتحدة، ومستعدون لتقديم تأييدنا له وتعاوننا معه في عمله.

لقد بيَّن العام الأول من هذا القرن الجديد للمجتمع العالمي كله المستوى والنطاق الشاملين للمشاكل القائمة. وأحداث الإرهاب التي هزّت العالم في ١١ أيلول/سبتمبر من هذا العام تبين بوضوح ضرورة الاستجابة العالمية الملموسة للتحديات العالمية. ونعتقد أن هذا هو المنظور الذي ينبغي أن ننظر منه إلى عمل الأمم المتحدة اليوم. وبيلاروس شاركت دول العالم في إدانتها القوية لأعمال الإرهاب التي لم يسبق لها مثيل ضد مدن كبرى في الولايات المتحدة. ولقد أعرب رئيس وحكومة بيلاروس فورا عن تعاطفهما وتعازيهما للشعب الأمريكي حيال الألم الذي يشعر به، والذي أصبح الآن ألم المجتمع العالمي.

إننا نرحب بالاقتراح القاضي بإجراء مناقشة فورية شاملة لمشاكل مكافحة الإرهاب، ومن المقرر أن تبدأ في

الجمعية العامة الأسبوع المقبل. وبيلاروس ستشارك مشاركة نشطة في وضع مبادرات جماعية لمواجهة هذه الظاهرة العالمية المعاصرة الأكثر بغضا. والآلية الجماعية التي تحت تصرف منظومة الأمم المتحدة هي وحدها التي يمكنها أن تساعدنا على التصدي الشامل لهذا التحدي ومنع تكراره في المستقبل.

والعولمة كانت مؤخرا موضع بحث نظري وعلمي. ولكنها أصبحت اليوم جزءا من الحياة اليومية للشعوب. وفي هذا السياق، نرحب بتركيز الأمم المتحدة على النتائج العملية في هذا المجال. والإعلان الذي اعتمد في مؤتمر قمة الألفية أرسى أساسا يُعتمد عليه للتحرك قُدما في اتجاهات أولاها المجتمع الدولي الأولوية. والتنمية هي نقطة الانطلاق هنا، أولوية نعتقد حقا أنها السبيل الحقيقي الوحيد لضمان مواصلة تقدم الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عصر العولمة.

ونحن نشاطر الأمين العام نهجه ورغبته في النظر إلى التنمية باعتبارها كلا لا يتجزأ. وحقائق العالم اليوم تبين أن الاقتصادات، والبيئة، والتمويل، والموارد الطبيعية كلها أمور متداخلة بشكل متزايد وتؤثر تأثيرا مباشرا على صون السلم والأمن الدوليين وعلى منع نشوب الصراعات المسلحة وإدارتها. وفي هذا الصدد من الملائم أن نؤكد ضرورة وضع استراتيجية شاملة متسقة لمنع نشوب الصراعات المسلحة. ومناقشة التوصيات التي قدمها الأمين العام في شهر تموز/يوليه الماضي مثمرة جدا. وفي الواقع، نحن بحاجة إلى تركيز عمل المنظمة على الوقاية وعلى إنذار الجميع ببؤر عدم الاستقرار، لأن تجاهلها – كما شهدنا للأسف – من شأنه أن يسفر عن نتائج لا يمكن إصلاحها.

ويجب أن نواصل تعزيز آلية حفظ السلام وبناء السلام. وقرارت وتوصيات الجمعية العامة ومجلس الأمن فيما يتعلق بتوصيات تقرير الإبراهيمي، يجب أن تنفذ. وفي هذا الصدد سنوقع قريبا مذكرة تفاهم مع الأمانة العامة بشأن المشاركة في ترتيبات التأهب، ومستعدون للإسهام في هذا العمل.

ويتضمن تقرير الأمين العام العديد من الإشارات إلى مختلف جوانب الحالة في أفريقيا. لقد ظلت أفريقيا وقتا طويلا محل تركيز واهتمام الأمم المتحدة؛ لكننا الآن نرى، لأول مرة، بعض الأدلة على التحسن والاستقرار. وهذا يتضمن توقعات لإحراز تقدم هام في إثيوبيا وإريتريا، وبورندي، والصومال، وبعض الاتجاهات الإيجابية في أنغولا وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ونعتقد أن من المهم للغاية لكل هيئات منظومة الأمم المتحدة – وفي مقدمتها مجلس الأمن والجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي – ألا تفقد الزخم، بل أن تواصل تقديم الدعم والمساعدة النشطين إلى الدول الأفريقية للتغلب على مشاكلها الكثيرة.

ولا يمكن أن نحصر أنفسنا في مناقشة هذه القضية والمطالبة باتخاذ إجراء. فلكي تحل المشاكل الصعبة بالفعل في هذه الأيام، يجب أيضا أن نستغل إمكانات المنظمات الدولية. ونحن مقتنعون في هذا السياق بأن الاتحاد الأفريقي يجب أن يصبح شريكا موثوقا للأمم المتحدة.

ومن مصادر المشاكل التي تواجهنا في ضمان السلم والأمن الدوليين الوضع البعيد كل البعد عن التسوية في الشرق الأوسط. وبيلاروس مقتنعة بأنه لا بديل عن إقامة دولة فلسطينية مستقلة عن طريق مفاوضات سياسية تستند إلى التقيد الصارم بقرارات مجلس الأمن والمحافل الدولية الأخرى. فهذه هي الطريقة الوحيدة لكفالة حق الفلسطينيين غير القابل للتصرف في تقرير المصير، مع ضمان المصالح الأمنية لإسرائيل. ومما يؤسف له أن مجلس الأمن عجز في العام الماضي عن التوصل إلى توافق في الآراء على حضور ممكن للأمم المتحدة في المنطقة في هذه الأوقات العصيبة.

وبيلاروس، باعتبارها دولة أوروبية، تشاطر القلق المعرب عنه في تقرير الأمين العام إزاء حالة عدم الاستقرار السائدة في البلقان. فالأزمة في تلك المنطقة تتسع بالفعل وثمة انقسامات طائفية مستمرة مع التهديد بحرب إقليمية. ونحن نرى أن على مجلس الأمن أن يركز بشكل أكبر على تحليل وتحديد السبيل إلى حل المشكلة. وعلى المجتمع الدولي أن يتصدر جهود حفظ السلام في المنطقة كي يتسنى تلافي أي اندلاع خطير آخر للحرب.

لقد كرس اهتمام كبير لنزع السلاح في التقرير عن أعمال المنظمة. ودلل العام الماضي بوضوح على وجود كثير من المشاكل المعلقة والملحة في هذا الصدد. والإحصاءات المتعلقة بالميزانيات العسكرية العالمية مقلقة، ويؤكد الأمين العام الحاجة إلى مزيد من الجهود النشطة. وبيلاروس عقدت العزم على اتخاذ تلك الخطوات. وفي عام ٢٠٠٠ أودعنا صكوك التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي شباط/فبراير من هذا العام أكملت على أراضينا عمليات تفتيش على القذائف المتوسطة المدى والقصيرة المدى، مما يضع بلدنا في صف الامتثال الكامل لكل أحكام المعاهدة. وإن التزامنا بسياسة مسؤولة لمراقبة الصادرات ينعكس في انضمامنا إلى مجموعة موردي المواد النووية في عام ٢٠٠٠.

وترحب بيلاروس بتقييم الأمين العام في تقريره للتهديد الذي يمثله انتشار شبكات القذائف الدفاعية الوطنية الذي يترك آثارا سلبية، لا على اتفاقات تحديد الأسلحة القائمة، الثنائية منها والمتعددة الأطراف فحسب، بل وعلى الجهود الحالية والمستقبلية الرامية إلى نزع السلاح وعدم الانتشار. ونرى مخلصين أن وقائع عالم اليوم تؤكد الأهمية الكبيرة لهذه القضية. ولا يمكن أن يحجب إنشاء شبكات أسلحة جديدة الأولويات المعاصرة المرتكزة على إيجاد مناخ يوصلنا إلى تنمية مستدامة.

ولدى وضع أفكار بشأن الترابط بين الأمن والتنمية في هذا القرن يرحب بلدي بالعمل المكثف الذي يجري هذا العام للتحضير للمؤتمر الدولي للتمويل من أجل التنمية. ونرى أن على ذلك المحفل أن يؤسس توافقا دوليا في الآراء جديدا تماما حول المشاكل الاقتصادية والمالية المتصلة بالتنمية. وترى بيلاروس ضرورة بناء هذا التوافق في الآراء مع مراعاة المصالح والاحتياجات المحددة للبلدان التي تمر بمراحل مختلفة من التنمية الاقتصادية والاجتماعية. والرسالة الموجهة إلى الأمين العام من رئيس جمهورية بيلاروس، أليكساندر لوقاشنكا، تحدد بوضوح تأييدنا لتوصيات الأمين العام بشأن ضرورة المشاركة المباشرة والتامة من حكومات كل البلدان المعنية فضلا عن مشاركة ممثلي القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وسيكون نجاح مؤتمر النقد بدوره أمرا بالغ الأهمية في تحركنا قدما في سبيل التحضير للمؤتمر العالمي للتنمية المستدامة، المقرر عقده في جنوب أفريقيا في عام ٢٠٠٢.

وفي سياق التحضير لذلك الاجتماع لا يسعنا إلا أن نشدد على ضرورة التصدي لعواقب الكوارث التي يصنعها البشر. وفي سياق الذكرى السنوية الخامسة عشرة الأليمة في هذا العام لكارثة تشرنوبل يصبح من الجلي أن هذه المشكلة تتصل أيضا بتأمين التنمية المستدامة في الأقاليم المتضررة في المقام الأول، وأنها تتطلب الاهتمام الكامل من المجتمع الدولي. ونحن على ثقة بأن الأمم المتحدة لن تغفل عن هذا عندما تعد استراتيجيتها المستقبلية لمواكبة تداعيات كارثة تشرنوبل.

ونحن إذ نحلل تقرير الأمين العام ونقارنه بالتقارير السابقة في ضوء الأحداث الأخيرة، فإننا ندرك تماما ضرورة وحدة العمل هذه الأيام من المجتمع لتحقيق مستقبل كريم. ومن الواضح أيضا أن بوسع الأمم المتحدة بل ومن واجبها أن تكون مصدرا فعالا لتلك الوحدة. ولن يكون بلوغها

بالأمر الهين ولكنه ليس مستحيلا. وحكومة جمهورية بيلاروس راغبة في العمل مع جميع الدول الأعضاء الأخرى لتحقيق تلك الغاية.

السير جيرمي غرينستوك (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تعرب المملكة المتحدة عن امتنانها البالغ للأمين العام على تقريره الأخير عن أعمال الأمم المتحدة. والتقرير كما هو الشأن دائما تأمل عميق في أعمال المنظمة وفي الطريق أمامها. وإذا أضيف إلى إعلان الألفية الصادر عن رؤساء الدول والحكومات في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ وإلى خريطة تنفيذ الإعلان، فإنه يحدد معالم واضحة لهذا العام والأعوام المقبلة.

منذ ١١ أيلول/سبتمبر أصبحنا جميعا ندرك أن أمامنا، في الأجلين القصير والمتوسط، أولوية طاغية هي: التعامل مع ويلات الإرهاب. فالهجمات على الولايات المتحدة لم تقتصر على إحداث خسائر فادحة في مدينتنا المضيفة وبلدنا المضيف ومواطنيه ومواطني قرابة ٨٠ دولة أخرى. لقد ضربوا، كما قال الأمين العام بالأمس، كل ما تمثله الأمم المتحدة: السلام والحرية والتسامح وحقوق الإنسان، بل ولب فكرة أسرة بشرية متحدة.

المملكة المتحدة تشاطر مشاعر الاستبشاع والحزن العميقة التي تسببت فيها تلك الاعتداءات. وقائمة البريطانيين المفقودين تضم المئات. وحين يتضح المسؤول عن هذه الأعمال والذين يؤيدون أو يحمون أو يؤوون المسؤول فإن المملكة المتحدة سوف تسهم في محاسبتهم.

بيد أن عضوية الأمم المتحدة، بصورة جماعية، يجب أن تفعل أكثر من ذلك. فلقد وضعت الأمم المتحدة هيكلا للفترة من عام ١٩٤٥ فصاعدا لمنع عودة الصراع العالمي. وقد نجحت المنظمة في هذا المضمار.

ولكن الهياكل الموجودة لدينا – سياسية وعسكرية وقانونية – تركز أساسا على معالجة التهديد الرئيسي في الفترة الماضية، أي تهديد الحرب بين الدول. والتحدي الذي يجب أن نتصدى له الآن هو ضمان أن نمتلك الهياكل التي نتصدى بها للتهديدات التي نواجهها حاليا ومستقبلا، والتهديد بالإرهاب أكثر هذه التهديدات إلحاحا. ولا يسعنا أن نرتكب الخطأ الذي أرتكب بين الحربين العالميتين في القرن العشرين: بأن نتخيل بأن أعداءنا يشاطروننا نفس القيم والأعراف والافتراضات الأساسية المتعلقة بما يجب أن يكون عليه سلوك بني البشر بعضهم تجاه بعض، حتى في حالات الصراع والحرب. وعلينا أن نعترف بأن الأفراد الذين تآمروا ودبروا ونفذوا هذه الهجمات في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا يوم ١١ أيلول/سبتمبر لم يكونوا ممن يقبلون بأي من الأعراف أو القيم التي تعترف بها الأغلبية العظمى من سكان العالم.

وهذا ما دفع بحكومة المملكة المتحدة، من رئيس الوزراء إلى المواطن العادي، إلى التصريح بوضوح كامل في السر والعلن أن هذا ليس نزاع مؤسسات أو أديان، وليس بصفة خاصة جدلا مع الإسلام. ومن باب وضع أولوياتنا في الوضع الصحيح، خصصت المملكة المتحدة منذ ١١ أيلول/سبتمبر تمويلا إضافيا كبيرا للحالة الإنسانية في أفغانستان.

وستسهم المملكة المتحدة، مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، في المناقشة المعنية بالإرهاب، التي ستبدأ في الجمعية العامة في ١ تشرين الأول/أكتوبر. ولا بد أن نحول أساليب عملنا الدبلوماسية التقليدية حتى نستخرج بعض الخير من هذا الشر. فمن ناحية، يجب ألا نحيد عن محاولاتنا لحسم الصراع ونزع فتيل التوتر وبناء السلام في المناطق التي تسودها القلاقل في العالم، سواء في الشرق الأوسط أو البلقان أو أفريقيا أو أية منطقة أخرى. إن الإرهابيين يريدون

أن تفشل كل هذه الجهود. لكن لدينا الآن واجبا ملحا آخر، وهو أن نكفل ألا تقوم أية دولة أو أي فرد بإيواء الإرهاب أو دعمه أو تمويله أو تشجيعه. ويجب أن يتحد المجتمع الدولي أكثر من أي وقت مضى فيتخذ إجراءات جماعية حاسمة ضد التهديد الذي يشكله الإرهاب ومن يدعمونه للأمن العالمي. وسندعم الإجراءات التي يتخذها مجلس الأمن والجمعية العامة لتحقيق هذه الأهداف الشاملة والمشتركة.

الإرهاب سيهزم نفسه في نهاية المطاف. ونحن، الدول الأعضاء، علينا أن نترجم الغضب والاشمئزاز اللذين نشعر بهما إلى قرارات فعالة تكفل انتصار القيم الحضارية التي يدافع عنها ميثاق الأمم المتحدة. وعندما نضع لأنفسنا هذا الهدف ونعمل متحدين على تحقيقه، ستصبح الأمم المتحدة منظمة أقوى مما هي عليه الآن.

ولكننا يجب ألا نسمح لتصميمنا على مكافحة الإرهاب بأن يشغلنا عن العمل على التصدي للتحديات العالمية الأخرى التي تواجهنا. وأود أن أسلط الضوء على بعض القضايا العالمية التي يجب أن نهتم بها في الأشهر القادمة.

إن المعركة ضد الفقر يجب أن تظل في قلب جهودنا الجماعية. وستكون عملية التمويل لأغراض التنمية الموضوع الرئيسي لمناقشاتنا المعنية بهذه القضية إلى أن يعقد مؤتمر مونتيري في آذار/مارس من العام القادم. وقد وضعنا لأنفسنا أهدافا عالمية واضحة للتنمية في مؤتمرات الأمم المتحدة وفي مؤتمرات قمة الألفية. والتمويل لأغراض التنمية يتيح لنا الفرصة لإيجاد الموارد لتحقيق هذه الأهداف، وهي موارد وطنية ودولية، عامة وخاصة.

ومنتيري يجب أن تتجاوز المهاترات التي تدور على نحو معتاد في اللجنة الثانية عمن المسؤول عن النتائج غير المرضية حتى الآن في تلبية احتياجات البلدان النامية. الحقيقة هي أننا جميعا مسؤولون. وعلى أقصى يسار ويمين الجدال تتراوح الأسباب بين الأنانية والقساوة والافتقار إلى المهارات. أما بالنسبة لأغلبيتنا فهذا يعني أننا فشلنا حتى الآن في وضع هدف مشترك يسمو على خلافاتنا السياسية أو الفلسفية. ويجب علينا في مونتيري أن نضع برنامجا للعمل الجماعي يعالج مشاكل العالم النامي بفعالية أكبر من أية جهود سابقة. وسيسهم الاتحاد الأوروبي إسهاما قويا في تحقيق هذا الهدف، وسيوضح ذلك في بيان الرئاسة البلجيكية في هذه المناقشة في وقت لاحق اليوم.

وفيما بعد مونتيري، وضعنا لأنفسنا مهمة النظر في الصورة الأعم للتنمية المستدامة في مؤتمر قمة جوهانسبرغ في الخريف القادم. وعلينا أن نواجه الواقع، وهو أننا لم نقم بشيء سليم منذ ريو. فلم نواجه تحديات تحقيق التنمية المستدامة على أسس الأداء الاقتصادي والقوة الاجتماعية وحماية البيئة. وهذه المرة، يجب أن نضمن إرساء كل دعامة من هذه الدعامات، المتساوية في الأهمية، في مكانها الصحيح وتحميلها الثقل الصحيح.

وعام ٢٠٠٢ سيتطلب منا كذلك أن نحافظ على وعدنا لأطفال العالم بأن نضمن أن الدورة الاستثنائية المعنية بالطفل ستعزز من الناحية المادية حماية حقوق الطفل ورفاهه. هل يمكننا أن نقول بحق إننا أعطينا الطفل الأولوية التي يستحقها، فوق الأولويات المتنافسة للسياسات الوطنية؟ لقد حان وقت تقديم شيء للجيل المقبل. ويجب ألا ننسى المسنين في العالم الذين يتطلعون إلى الجمعية العالمية المعنية بالمسنين في نيسان/أبريل القادم من أجل تحقيق نتائج حقيقية.

ورغم أهمية جدول الأعمال الجديد، فما زال علينا أن نحافظ على الوعود الموروثة من جدول الأعمال القديم. فقدرات الأمم المتحدة في مجالي حفظ السلام ومنع نشوب الصراعات يجب أن تدعم وفق ما جاء في تقرير الإبراهيمي.

ويجب أن تعطى الأولوية أيضا للمتابعة الفعالة للدورة الاستثنائية للجمعية العامة المعنية بالإيدز. إن جداول الأعمال من بيجينغ، بما فيها من تعزيز مراعاة المنظور الجنساني في أعمالنا هنا في نيويورك، ومن كوبنهاغن واسطنبول، لا تزال قيد النظر. وحقيقة أننا لم نبذل حتى الآن الجهود اللازمة لتوطيد حقوق الإنسان بوصفها أساس برنامجنا العالمي لإحراز التقدم الإنساني تعتبر وصمة عار على جبين المجتمع الدولي.

وما من قارة تزداد فيها أهمية الجمع بين جداول الأعمال الصعبة والمضنية هذه معا أكثر من أفريقيا. لقد ركزنا خطبنا البلاغية على أفريقيا أكثر مما ينبغي ولم نحقق التغيرات الضرورية الهامة. والآن، يستجيب الأفارقة أنفسهم باتخاذ المبادرة الأفريقية الجديدة. والمملكة المتحدة تحييهم على تحملهم المسؤولية بجدية وتنفيذ البرامج الناتجة عن ذلك. وحكومة المملكة المتحدة، على أعلى مستوى، تهتم بدقة بتقدم المبادرة الأفريقية الجديدة وستسهم فيها ماديا.

والبرامج القائمة على الشراكة، التي تكفل بنفسها اتخاذ نهج شامل، يجب أن ترشد استجابة الأمم المتحدة بمختلف أجهزتها ووكالاتها. وينبغي لهذه الأجهزة والوكالات نفسها أن تجد السبيل إلى العمل الجماعي التعاوني متجاوزة الموانع التي تنطوي على مفارقات تاريخية والتي لا تزال تلازم أفكارنا.

وقد آن أوان أن ندرك جميعا أن مشاركة الحكومات لا تكفي لتحقيق الأهداف التي وضعناها لأنفسنا. فالنجاح في كل هذه المساعي يتطلب من الأمم المتحدة أن تطور شراكاتها مع المجتمع المدني، الذي ينبغي أن يسمع صوته في مناقشاتنا. وينبغي أن تنضم إلى ذلك أيضا طاقة القطاع الخاص بكل مظاهره المتعددة. وإن ''الميثاق العالمي'' للأمين العام يحظى بالدعم، ويمكن عن طريقه التوصل إلى نتائج كبيرة. ويجب على الأفراد العاديين أن يفهموا أهمية الأمم المتحدة لأن أعمالنا لن تكون لها قيمة إلا إذا أدت إلى تحسين حياتهم. وبعبارة أخرى، يجب أن تصبح أعمالنا في نيويورك أوسع نطاقا وأكثر استجابة للاحتياجات الحقيقية لعالم يتغير تغيرا سريعا.

وكلي ثقة بأن هذه الجمعية في ظل قيادتكم، سيدي الرئيس، وفي ضوء الإرشادات الدائبة والتطلعية التي يتيحها لنا الأمين العام، ستتقدم بجدول أعمالنا بأكمله بنشاط وبكفاءة عملية.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد إيلكا (جمهورية الكونغو الديمقراطية).

السيد فان دن برغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): ستدلي بلجيكا بعد ظهر هذا اليوم ببيان باسم الاتحاد الأوروبي تؤيده هولندا تمام التأييد. ولكني أرغب في إبداء بضع ملاحظات على الصعيد الوطني.

الهجمات التي تعرضت لها الولايات المتحدة في ١١ أيلول/سبتمبر غيرت حياتنا، وعملنا، وأهدافنا. فنحن نشعر بالحزن والغضب. ولقد هرع المجتمع الدولي والأمم المتحدة كمنظمة لشجب ومكافحة نكبة الإرهاب الدولي. ويتعين علينا أيضا أن نفكر مليا وأن نركز من جديد فيما نعتبره هاما بوصفنا بشرا وبوصفنا مجتمعا عالميا. وباستعراض السنة الماضية تبدو الأمم المتحدة هامشية إلى حد ما إذا لم ننظر في الوقت نفسه إلى عمل المنظمة في ضوء الأحداث المروعة والاستئصالية التي وقعت قبل أسبوعين.

ولكن، أود أولا وقبل كل شيء، أن أؤكد إعجاب حكومة هولندا الشديد بالعمل الكبير والمتنوع الذي تقوم به الأمم المتحدة. وينطبق الشيء نفسه على منظومة الأمم المتحدة كلها، ولكنه أيضا ينطبق بالتأكيد على إنجازات مقر الأمم المتحدة في نيويورك. وبالنظر إلى الموارد المالية والبشرية المحدودة نسبيا المتوفرة للمنظمة، نرى أن الأمم المتحدة

تضطلع بقدر كبير من الأعمال، لا سيما في ميدان المشاكل العابرة للحدود من قبيل مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب، والقضاء على الفقر، وقضايا المناخ العالمي، وقضايا اللاجئين وأخيرا وليس آخرا الإرهاب.

ومما لا جدال فيه أن عبء العمل الذي تقوم به الأمم المتحدة كبير، ومن المحتم أن يتأثر بضرورة التفكير في جدول أعمال للمستقبل القريب. وحسبما ذكرنا الأمين العام، فإننا نحتاج إلى التصدي للأوضاع التي تؤدي إلى زيادة الكراهية والفساد. ومن ثم فإننا نحتاج إلى النظر في الأسباب الرئيسية لذلك، من قبيل الصراعات، والأمراض، والفقر، والجهل. ويتعين علينا أن نزيل الظروف التي تهيئ البيئة الملائمة للجنون المتمثل في الإرهاب. ولقد أظهرت الأحداث المأساوية التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر ضرورة معالجة هذه الأسباب العالمية. وينبغي أن تشغل الأمم المتحدة مكان الصدارة وأن تحرز نتائج حقيقية. ونعتقد أن بمستطاع الأمم المتحدة أن تحرز نتائج، ليس عندما يتعلق الأمر بمكافحة الإرهاب عبر الحدود فحسب، بل أيضا في الميادين الأخرى التي تحتاج فيها فرادى الحكومات إلى توجه شامل ودعم من المجتمع الدولي. وثمة حاجة ماسة فورية إلى أن نعالج بطريقة عملية وموجهة نحو تحقيق النتائج، وفي العالم قاطبة، قضايا السلامة والأمن وحكم القانون الدولي. ومن أجل ذلك أود أن أؤكد على عدد قليل من القضايا التي تحتاج الأمم المتحدة، إلى معالجتها كمسألة ذات أهمية عاجلة، نظرا للروابط الواضحة فيما بينها.

القضية الأولى هي تعزيز دور القانون. والقضاء على نكبة الإرهاب يتطلب إقامة تحالف واسع النطاق وعالمي. ولا بد أن تدخل اتفاقيات الأمم المتحدة الـ ١٢ المناهضة للإرهاب حيز النفاذ التام، كما ينبغي تطبيقها. وينبغي لجميع الدول التي لم توقع وتصادق حتى الآن على جميع اتفاقيات الأمم المتحدة المناهضة للإرهاب، بما في ذلك الاتفاقية الدولية لمنع تمويل الإرهاب، أن تبادر إلى التوقيع والمصادقة عليها.

وكخطوة أخرى في الحرب ضد الإرهاب، نرغب في إنشاء المحكمة الجنائية الدولية دون مزيد من التأخير. والإفلات من العقوبة عن الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية غير مقبول. الأشخاص المذنبون بارتكاب جرائم ضد الإنسانية ينبغي مساءلتهم فرادى، وينبغي لمجتمع الدول أن يقدمهم إلى العدالة لمحاكمتهم. وخلال الاجتماع التحضيري المقبل للمحكمة الجنائية الدولية المقرر عقده في نيويورك، ستحافظ هولندا على التزامها بتحقيق هذا الهدف وذلك بالسعي لوضع الترتيبات الضرورية لإنشاء المحكمة.

واسمحوا لي الآن أن أطرح بضع ملاحظات بشأن التنمية. عندما يتعلق الأمر بالقضاء على أسباب الصراع وتعزيز السلام والاستقرار الدائمين، يتعين أن تقوم الأمم المتحدة بدورها. لقد ساعد إعلان الألفية في إيجاد الشعور بأهمية الموضوع، وتهيئ المناقشة الحالية فرصة لكي يستفيد المجتمع الدولي من جهودنا المشتركة، ويجري مداولات بشأن وضع مبادئ توجيهية لسير أعمالنا في المستقبل. ونعتقد، أنه يتعين على المجتمع الدولي أن يبذل المزيد من هذه الجهود. فلهذا تحث هولندا بقوة جميع البلدان المتقدمة النمو على التقيد بالهدف الدولي المتمثل في تكريس نسبة ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها القومي للمساعدة الإنمائية الرسمية.

ولكننا نحتاج إلى عمل المزيد، ونحن بحاجة إلى القيام بعمل أفضل. ولن يكون بمستطاعنا التصدي بفعالية للفقر والتهديدات الأخرى التي تهدد السلام والأمن الدائمين إلا بجهود مشتركة تبذلها الدول الأعضاء في منظومة الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، يصبح المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية أول اختبار.

وبقيامنا بذلك نكون قد حددنا أهداف الأمم المتحدة بصفتها أسمى منظمة. وسوف تُواجَه مدخلات الأمانة العامة في عملية اتخاذنا للقرارات بتحد يمثله حاجتنا المتزايدة لفهم الظواهر العالمية الشاملة الحقيقية التي نواجهها. ومع ذلك، وكنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في العالم، فإننا لا ننفق سوى ٠,٠٠ في المائة – شيئا ما في المائة – أي باختصار، مبلغا لا قيمة له من إجمالي ناتجنا المحلي العالمي – على الأمانة العامة للمنظمة، وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة. وأنا أسأل ببساطة: هل هذا المبلغ يعد كافيا في الحقيقة؟ دعونا نفكر في هذا السؤال.

ومع بدء اكتمال جدول أعمالنا الجديد لتنفيذ الأهداف التي حددها إعلان الألفية والتقرير (A/55/305) الذي أعده الفريق المعني بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام برئاسة السيد الأخضر الإبراهيمي، أود أن أؤكد للجمعية العامة أن حكومة هولندا على استعداد للقيام بدور نشط وتتوقع أن تحذو الوفود الأخرى حذوها. ويتعين أن تتخذ الدول الأعضاء مواقف ابتكارية وتطلعية وألا تنشغل دون مبرر بالتفاصيل الكثيرة لإدارة المنظمة. وتثق هولندا، من جانبها، ثقة تامة بطريقة إدارة الأمين العام للمنظمة بصفته المسؤول الإداري الأول، ومن ثم عدم إشغالنا نحن الدول الأعضاء بالتفاصيل الإدارية المعقدة وتمكيننا من التركيز على خطوط السياسة بنطاقها الأوسع.

والحالة الراهنة في العالم تهيئ لنا فرصة لكي تبلغ الأمم المتحدة كامل طاقاتها. فدعونا لا نفشل في تحقيق ذلك المسعى.

السيد زاخهوس (قبرص) (تكلم بالانكليزية): أود أن أتقدم بأحر التهانئ للسيد هان سونغ – سو على انتخابه رئيسا للجمعية العامة في دورتها السادسة والخمسين. وأود أن أعبر أيضا عن تقديري لسلفه السيد هاري هولكيري، على قيادته الحاسمة والفعالة التي أدار بها أعمال الدورة الخامسة والخمسين وعلى جهوده التي بذلها لترشيد وتحسين عمل الجمعية العامة.

وأؤكد من جديد، باسم حكومة وشعب قبرص، تعازينا العميقة، وتضامننا وتعاطفنا مع حكومة وشعب الولايات المتحدة فيما يتعلق بمأساة فقدان حياة الأبرياء والممتلكات بسبب الأعمال الإرهابية البغيضة التي حدثت في ١١ أيلول/سبتمبر. وندين بأقوى العبارات تلك الأعمال الوحشية، التي نعتبرها هجمات ارتكبت ضد الإنسانية. ونعرب عن تعازينا أيضا لأسر المواطنين من رعايا كثير من البلدان الذين فقدوا حياتهم أو فُقدوا عقب تلك الجريمة التي لا معنى لها. لقد كان الهجوم قاسيا ومؤلما إلى حد كبير، ولكنه لم يحطم روحنا أو يضعف عزمنا على الوقوف معا للكفاح من أجل المحافظة على المبادئ الأساسية للحضارة.

أود أن أنضم إلى من سبقني من المتكلمين في الإعراب عن تقديري للأمين العام السيد كوفي عنان على تقريره المتسم بالسلاسة والمحفز على التفكير. ومن شأن توصياته في حالة تنفيذها بإخلاص أن تسهم إسهاماً كبيراً في تحقيق الأهداف التي أنشئت الأمم المتحدة من أجلها. وأود كذلك أن أوجه إليه التهانئ الحارة على إعادة انتخابه لمنصب الأمين العام الذي هو جدير به وأن أتعهد بدعم قبرص له فيما يبذله من جهود ومبادرات ترفع كثيراً من قدر منظمتنا.

سوف يتناول رئيس دولتي جميع البنود الهامة في التقرير خلال المناقشة العامة. وأستميحكم عذراً لذلك في أن أقصر ملاحظاتي على الحالة في قبرص، التي تتناولها الفقرة ٣٩ من التقرير. يصف الأمين العام في هذه الفقرة الجهود التي بذلها لاستئناف المحادثات، برعايته، في أعقاب انسحاب زعيم القبارصة الأتراك السيد دنكتاش من تلك المفاوضات

بدعم كامل من القيادة السياسية والعسكرية التركية في تشرين الثاني/نوفمبر من العام الماضي. ويشير الأمين العام إلى الجهود التي بذلها لتشجيع السيد دنكتاش على العودة إلى مائدة المفاوضات، واجتماعه معه الشهر الماضي في سالزبورغ.

بعد ذلك الاجتماع توجه المستشار الخاص للأمين العام السيد ألفارو دي سوتو في مهمة إلى قبرص خلال الفترة من ٢٨ آب/أغسطس إلى ٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١. وفي ٥ أيلول/سبتمبر، وجه باسم الأمين العام دعوات رسمية إلى الرئيس قلريدس والسيد دنكتاش للحضور إلى نيويورك يوم ١٢ أيلول/سبتمبر لاستئناف المفاوضات. وقبل الرئيس قلريدس على الفور الدعوة وأبدى استعداده للحضور إلى نيويورك. بيد أن السيد دنكتاش، في نوبة أخرى من نوبات تعنُّته المعروفة، رفضها، مما سبب إحباطاً كبيراً ودفع بكثير من الدول، والاتحاد الأوروبي، فضلاً عن الأحزاب السياسية القبرصية التركية والشخصيات التركية البارزة إلى إصدار بيانات علنية تعرب عن الاستياء.

ويواصل زعيم القبارصة الأتراك إلى يومنا هذا، بدعم من أنقرة، وفي تجاهل لنداء الأمم المتحدة بأن الوقت قد حان للانخراط في فترة من العمل المكثف حتى يتسنى الإبلاغ بإحراز تقدم بشأن المسائل الموضوعية قبل نهاية العام، إصراره على فرض شروط مسبقة قبل العودة إلى المفاوضات، شروط مسبقة تتعارض مع قرارات مجلس الأمن، لا سيما القرارات ٥٤١ (١٩٨٣)، و ٥٥٠ (١٩٨٤)، و ١٢٥٠ (١٩٩٩).

ورغم أن الأمين العام للأمم المتحدة أعرب علناً عن الرأي بأنه تم منذ وقت طويل تمهيد الطريق لاستئناف المباحثات، فإن السيد دنكتاش يجد هذه المرة طريقة أخرى للمماطلة بمحاولة استغلال بيان الأمين العام المؤرخ ١٢ أيلول/سبتمبر من العام الماضي وإساءة تأويله عمداً، فيطالب بمواصلة إجراء الاتصالات للعثور على أرضية مشتركة لإقامة شراكة جديدة. أي أنه شرع أساساً في محاولة أخرى لتقديم اقتراحه بإنشاء اتحاد كونفدرالي بين دولتين تتمتعان بالسيادة على قدم المساواة في قبرص.

ويحاول الجانب التركي تبرير هذا الموقف غير المقبول، الذي يتنافى مع قرارات مجلس الأمن والاتفاقين الرفيعي المستوى المبرمين عام ١٩٧٧ و ١٩٧٩ اللذين يحملان توقيع السيد دنكتاش نفسه، بالحاجة إلى ما يسمونه قبول ما يسمى بالوقائع الميدانية. وتتمثل هذه الوقائع، على حد قولهم، في انفصال الطائفتين ووجود اختلافات دينية وعرقية بينهما. بيد أن الجانب التركي يتعمد إغفال أن انفصال الطائفتين كان نتيجة مباشرة لمخططات تركيا الرامية إلى تقسيم قبرص وغزوها واحتلالها فيما بعد لما نسبته ٣٧ في المائة من الأراضي القبرصية.

أما عن حجتهم الثانية، فاسمحوا لي بأن أذكر الأعضاء بأن محاولة عرض الخلافات في الدين والأصل العرقي بوصفها مبرراً لتكوين دولتين مختلفتين في قبرص هي، على أقل تقدير، مثيرة للشكوك ومفارقة تاريخية جسيمة في الوقت الذي يتم فيه ترشيح كل من قبرص وتركيا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، حيث التركيز على التسامح والتعددية الثقافية.

لقد رفض المجتمع الدولي هذه السياسة مراراً، كما هو معروف. وتوفر مجموعة قرارات الأمم المتحدة الكبيرة برهاناً كافياً على ذلك. ومن شأن قبول ما يسمى بالوقائع الميدانية أن يوجد سابقة خطيرة للغاية في العلاقات الدولية تصيب في الصميم المبادئ المقدسة لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية والقانون الدولي.

وواقع الحالة في قبرص، كما سلم به المجتمع الدولي مرارا، هو على النحو التالي. أولاً، ثمة وجود لقوات احتلال تركية قوامها ٣٦ ٠٠٠ فرد؛ وثانيا، حدثت انتهاكات لحقوق الإنسان على نطاق واسع من جانب تركيا والإدارة المحلية التابعة لها في المنطقة المحتلة، على النحو الذي أكدته قرارات المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان في قضية لوازيدو ضد تركيا، كما أكّده الحكم الصادر بعد ذلك بشأن طعن الدولة الرابع المرفوع من قبرص ضد تركيا؛ وثالثا، هناك اضطهاد مواطنينا القبارصة الأتراك من قِبل نظام يدمغ كل من يعارض سياساته بالخيانة وقد أجبر ثلث الطائفة القبرصية التركية بالفعل على الهجرة.

رابعا، ثمة سياسة ترمي إلى تغيير الطابع الديموغرافي للجزيرة من خلال غرس ١٢٠ ٠٠٠ مستوطن من البر التركي في المنطقة المحتلة؛ وأخيرا ولكن ليس آخرا، لقد فقدت قبرص وشعبها بأكمله، ولا سيما طائفة القبارصة الأتراك، العديد من الفرص نتيجة للتقسيم القسري للجزيرة.

ختاما، وبالرغم من الإحباط الذي نشعر به إزاء الافتقار إلى الإرادة السياسية والعوائق الكثيرة التي ينصبها الجانب التركي في طريق السلام، ستواصل حكومة قبرص والرئيس قلريدس اتباع نهج بنّاء وإظهار الإرادة السياسية الضرورية لتسوية مشكلة قبرص، ذلك أن حل هذه المشكلة سيعلن بدء عهد جديد يظله السلام والرخاء والأمن لجميع القبارصة، سواء في ذلك القبارصة اليونانيون أم القبارصة الأتراك.

السيد أحمد (باكستان) (تكلم بالانكليزية): ينبغي لنا عندما نتعرض لتقرير الأمين العام السنوي هذا العام أن لا يكون أداؤنا مجرد طقوس. فهذا العام، حين نستعيد أحداثه، عام مختلف عن غيره. لقد بدأ عام الألفية، أول أعوام القرن الحادي والعشرين كما سيذكره التاريخ، بتجديد التزام أعضاء الأمم المتحدة على أرفع مستوياتها بالمقاصد والمبادئ العالمية الخالدة المجسدة في الميثاق. واعتمد زعماؤنا إعلان الألفية التاريخي في العام الماضي بمثابة مخطط لرؤيتهم بالنسبة للقرن الحادي والعشرين.

ليس هذا وقت العبارات المقولبة وتكرار التعليقات القديمة من إطراء أو انتقاد على تقرير الأمين العام. وأرى أن هذا التقرير الشامل المركّز ذا التوجه الإجرائي عالجته الأحداث. وقد أضاف الأمين العام نفسه تذييلاً لتقريره. فقرأنا جميعا قبل أيام مقاله في الصفحة المقابلة لافتتاحية جريدة ''نيويورك تايمز''، الذي يمكن جعله فصلا جديدا يلحق بتقريره. فهو يحدد في أعقاب ما شاهدناه جميعا بفزع وهلع في هذه المدينة وفي مدينة واشنطن، تحديا جديدا يواجه الإنسانية وضرورة للقيام برد عالمي. فالإرهاب شر عالمي له مخالب في جميع المجتمعات، بغض النظر عن الدين أو العرق، بل وحتى عن مستوى ما بلغته من الثراء أو التنمية.

ولا شك في أن أحداث ١١ أيلول/سبتمبر كانت بمثابة صيحة تحذير لبلد بعينه أو لمجتمع بعينه، بل للإنسانية جمعاء. وهكذا يكون على الإنسانية الآن أن ترد على هذا التحدي – على هذا الشر العالمي. ولا يجوز أن تكون استجابتنا قائمة على العقاب وحده، ولا على الانفعال والغضب. بل يجب أن تهتدي بالحكمة وبفهم للحقائق، وأن يكون دافعها الحاجة إلى علاج المرض بالتصدي لأسبابه الجذرية.

إن الإرهاب يتربص في الظلال والقفار. ويتكاثر في مناخ من الإحباط والشك والخوف واليأس، ويغذيه الجهل والفقر، ويستغله الحقد والتعصب والاستياء وإدراك محسوس بغزو الثقافات. وتكمن جذور الإرهاب في جور المجتمعات، ويأس الأحياء الفقيرة، وحيرة روح الإنسان. وهذه مشكلة تستدعي معالجتها بحلول طويلة الأجل. وهي تحتاج إلى نهج

جديد محسوب وشامل وقادر على الاستمرار، نهج يستهدف اقتلاع جذور الظلم والقهر الكامنة في صلب هذه الظاهرة.

لقد قال الأمين العام، وعن حق، في مقاله المنشور في صحيفة ''نيويورك تايمز'' إن الأمم المتحدة، بوصفها هيئة ممثلة للانسانية، تحتل مكانة فريدة تمكنها من تعبئة استجابة منسقة ومتواصلة للتحدي الذي يواجهنا. فليمسك كل منا بيد الآخر، ولا يديرن أحد منا ظهره للآخر ولنعزز بعضنا بعضا وليحترم كل منا الآخر وثقافته وقيمه. ولنمكن هذه الهيئة العالمية من الاضطلاع بدورها بموجب الميثاق في منع نشوب الصراعات وحل المنازعات ولنثابر، كما قال الأمين العام، في خلق مجتمع دولي أكثر عدلا وأكثر حبا للخير وأكثر أصالة.

إننا في باكستان نبغض الإرهاب وندينه بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة. ونتفق مع الأمين العام في أن الأمم المتحدة توفر المحفل والشرعية العالمية لتنظيم استجابة عالمية لمكافحة الإرهاب. وقد تعهدت باكستان بتقديم دعمها الكامل وغير المحدود في الكفاح ضد الإرهاب الدولي. وهو تعهد متأصل في التزامنا الثابت بالمبادئ التي يناضل بلدنا من أجلها. في الماضي، عندما كان العالم مستقطبا بأيديولوجيتين، تعمدنا اختيار الجانب الذي يدافع عن الحرية والعدالة. وها نحن نقف اليوم مرة أخرى في جانب الحق، وما زلنا نرفع راية الحرية والتسامح والعدالة.

في ضوء تغير الحالة، يتعين أن تكون تعليقاتي على تقرير الأمين العام انتقائية ومركزة. والواقع أننا وصلنا اليوم إلى مفترق طرق، ونواجه من جديد لحظة حاسمة أخرى. لقد كان القرن الماضي حافلا باللحظات الحاسمة. ففي النصف الأول من القرن العشرين شهدنا اضطرابات هائلة في شكل كوارث اقتصادية وحروب كبرى. بل إن الأمم المتحدة نفسها ولدت من مخاض هذه الاضطرابات لتكون بمثابة صرح أخلاقي لإعادة ترتيب النظام العالمي. وفي الصراع الدائم الذي هو سمة تاريخ البشرية، أنشئت الأمم المتحدة لنصرة كل ما هو خير ومحاربة كل ما هو شر.

وكان المقرر أن يكون التعاون المتعدد الأطراف القاعدة لحسم جميع المشاكل العالمية. وكان على الأمم المتحدة التي سميناها ''آخر أفضل أمل'' للبشرية، أن ترسم الطريق إلى عالم جديد أفضل – عالم خال من العنف والظلم والقهر. كما أذنت الأمم المتحدة ببزوغ فجر إنهاء الاستعمار، حيث كان عهد القوى الاستعمارية والعنصرية قد انقضت أيامه، في تلك العقود المبكرة – عقود الخمسينات والستينات والسبعينات، كسبت شعوب كشمير وفلسطين وجنوب أفريقيا وناميبيا وعشرات من المناطق الأخرى شرعيتها وكذلك الدعم السياسي والمعنوي لقضاياها العادلة. ومن دواعي الأسف أن العالم ما زال يعاني اليوم من العنف والظلم والقهر. ولا يزال كفاح المحرومين حتى الآن من حقوقهم المشروعة وغير القابلة للتصرف مستمرا.

نلاحظ أن تقرير الأمين العام يشير إلى كل من كشمير وفلسطين، وهما نزاعان من بين أطول المنازعات التي لم تحسم بعد في زماننا. إننا نتفق معه في تقييمه الوارد في الفقرة ٢٩ من التقرير بأنه:

> ''لا يمكن حل الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين إلا من خلال تسوية سياسية''.

ونوافق أيضا على ملاحظته بأن الخسائر المأساوية في الأرواح تؤكد الحاجة الماسة للتوصل إلى حل شامل وعادل ودائم لصراع الشرق الأوسط على أساس قرارات مجلس الأمن. وملاحظاته عن فلسطين تنطبق بالمثل على كشمير التي فقدت فيها أيضا آلاف الأرواح البريئة، مما يستلزم إيجاد حل مبكر للمشكلة وفقا لقرارات مجلس الأمن.

يسعدنا أن الأمين العام تمكن من زيارة جنوب آسيا في آذار/مارس من هذا العام، وأعلن تأييده لاستئناف الحوار الثنائي بين باكستان والهند. وقد استؤنف الحوار بالفعل هذا العام في وقت لاحق.

ونأمل أن يواصل الأمين العام والمجتمع الدولي تشجيع هذا الحوار بغية تمكينه من التوصل إلى نتيجة مجدية ومنطقية ومشرّفة، أي التوصل إلى تسوية نهائية لقضية كشمير وفقا لقرارات مجلس الأمن وتمشيا مع الرغبات والتطلعات المشروعة للشعب الكشميري.

وباكستان بدورها تظلّ على التزامها الكامل بالاستمرار في حوار هادف وموجه نحو تحقيق نتائج مع الهند، بغية التوصل إلى تسوية عادلة ومنصفة للنزاع الأساسي حول كشمير ومعالجة القضايا المعلقة الأخرى.

إننا نسعى إلى تحقيق سلام دائم مع الهند. ويحتاج بلدانا إلى التخلص من تركة القرن الماضي وبدء علاقة جديدة تركز على تحقيق الرفاهة الاقتصادية والاجتماعية لشعبينا.

ومن الصراعات الأخرى المستعصية على الحل منذ أكثر من عقدين الصراع الدائر في أفغانستان. وقد أصبح اليوم محط اهتمام المجتمع الدولي، ولكن في سياق مأساوي. إن المجتمع الدولي في رده على الأزمة الراهنة، يتعين عليه أيضا أن يعالج الحالة الإنسانية الخطيرة في ذلك البلد بإعادة إعماره وتحقيق المصالحة فيه. ونحن نرحب بعرض الأمين العام الوارد في تقريره عن استعداد الأمم المتحدة المساعدة في

> ”الميادين السياسية والإنمائية والإنسانية بغية التصدي للأسباب الجذرية لحالة عدم الاستقرار السائدة“. (A/56/1، الفقرة ٣٣)

ما فتئت باكستان، منذ أكثر من عقدين تتحمل عبء ملايين من اللاجئين الأفغان داخل أراضيها، وإننا لا نزال نستضيف أكبر تجمع من اللاجئين في العالم. لقد وصل عددهم إلى ذروته في الثمانينات إذ بلغ ٤,٥ مليون لاجئ، في الوقت الذي ظلت فيه المساعدة الدولية تتضاءل تدريجيا. وكما أشار الأمين العام في تقريره وبحق، فإن ٢٠٠ ٠٠٠ أفغاني تركوا ديارهم هذا العام وحده نتيجة للصراع المطوّل في بلدهم ولظروف الجفاف الحاد، ملتمسين المأوى في باكستان. وفي ضوء الوضع الذي تتكشف أحداثه أمام ناظرينا، ترى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إن ما لا يقل عن ١,٥ مليون لاجئ أفغاني آخر، إن لم يكن أكثر من ذلك، قد يدخلون باكستان. دعونا نتخيل مدى ضخامة هذه الأزمة. إننا نعاني بالفعل من وجود ٢,٥ مليون لاجئ في أراضينا، ونواجه احتمال وصول ١,٥ مليون أفغاني آخر كلاجئين جدد في باكستان.

إن كيفية معالجة هذه الأزمة الإنسانية المحدقة ستشكل محكا حقيقيا ليس فقط لاختبار قدرة المجتمع الدولي على التغلب على تلك الأزمة، بل أيضا لمعرفة مدى مسؤوليته الأخلاقية عن إيجاد حل لها. إننا نقدر الاهتمام الشخصي الذي يوليه السيد رد لوبيرز، مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، لهذه الأزمة الإنسانية البازغة، ونقدر بشكل خاص الجهود التي بذلها في الأسابيع الأخيرة من خلال الاتصال بالبلدان المانحة، وزيارة عواصم مختلفة، والاجتماع مع كل الأشخاص المعنيين هنا في مقر الأمم المتحدة.

ونلاحظ بارتياح أن من المجالات التي بدأت الأمم المتحدة تحسن أداءها فيها في العام الماضي مجال عمليات حفظ السلام. ويعود الفضل في ذلك إلى حد كبير إلى تصميم هذه المنظمة والمجتمع الدولي على العمل الفعّال لبلوغ هذا الهدف المشترك. وقد قامت باكستان أيضا، بوصفها من البلدان الرئيسية المساهمة بقوات، بالاضطلاع بدورها على الوجه الصحيح هنا في مقر الأمم المتحدة وعلى الصعيد

الميداني. ونحن، كالعهد بنا، نظلّ على التزامنا بدعم هذه المنظمة في جهودها الرامية إلى صون السلم والأمن الدوليين. ومما يقوي عزيمتنا اهتمام الأمين العام باتقاء الصراعات وصنع السلام، ونحن نحثه على توسيع نطاق جهوده وجهود المنظمة بحيث تشمل المجالات التي لم تلق حتى الآن الاهتمام الجدير بها من المجتمع الدولي، ونعني بذلك اتقاء الصراعات، وحسم النزاعات، وصنع السلام وكذلك بناء السلام.

ثمة مجال آخر يستحق المزيد من الاهتمام من المجتمع الدولي، ألا وهو القضاء على الفقر. وفي قمة الألفية، أعلن قادتنا تصميمهم على شن الحرب على الفقر بإطلاق حملة مستمرة لجعل الحق في التنمية حقيقة واقعة لكل البشر. ونحن بحاجة إلى اتخاذ خطوات ملموسة لتحقيق هذا الهدف، وهناك حقيقة يقبلها الجميع، وهي أن المسؤولية عن تحقيق هذا الهدف تقع على عاتق كل من فرادى البلدان والمجتمع الدولي بأسره على الصعيدين الوطني والعالمي.

ونتفق مع الأمين العام بأن المجتمع الدولي إذا أريد له أن يحقق أهدافه في مجالي التنمية والقضاء على الفقر فلا بدّ من التعجيل بالنمو الاقتصادي في البلدان النامية. ولبلوغ تلك الغاية، نسعى حاليا إلى تنفيذ عملية تمويل التنمية بطريقة كلية بمشاركة كل أصحاب المصلحة الرئيسيين، بما في ذلك مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية. ولا يمكن لهذه العملية أن تصنع معجزات، ولكن يجدر بذل جهد جماعي على أساس توافق في الآراء لتهيئة بيئة تمكينية للنمو الاجتماعي – الاقتصادي.

وبينما يتعين علينا أن نبذل المزيد من الجهد لجعل العولمة شاملة ومنصفة للمجتمع الدولي، كما يقول الأمين العام، فإن هذه المهمة الجسيمة اكتسبت أهمية إضافية ومزيدا من الإلحاحية في ضوء الواقع الكئيب الجديد الذي نواجهه اليوم. ولهذا، ينبغي للمجتمع الدولي، بما في ذلك منظمتنا هذه، أن يفكر مليا في أولوياته وفي طرق تعامله مع تلك البقاع أو المجتمعات من العالم التي تخطاها قطار منافع عصرنا الحالي. ولذلك يصبح من المسائل الضرورية والعاجلة، في سياق العولمة أن تجري الأمم المتحدة استعراضا جادا لسياساتها وبرامجها للتصدي للتحديات الجديدة التي أعادت مع الأسف تحديد ملامح هذا القرن الجديد. علينا إذن أن نتوخى الاستجابة السليمة، وأن نعيد النظر في سياساتنا. إن الظروف التي نعيش فيها تغيرت إلى الأبد، فلنأمل ألا يكون أفضل ما في إنسانيتنا قد تغير أيضا.

لقد كانت لدى الآباء المؤسسين لمنظمتنا رؤية. فتصوروا مستقبلا تعيش فيه الأجيال المتعاقبة في سلام ورخاء في كنف نظام عالمي قائم على إيماننا بحقوق الإنسان الأساسية، والعدالة الاقتصادية والاجتماعية، وسيادة القانون الدولي وكرامة البشر والعدالة. فلنؤكد مجددا على تلك المُثل، ولنكرّس أنفسنا من جديد لخدمة مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

السيدة لوج (الدانمرك) (تكلمت بالإنكليزية): حيث إن هذه هي المرة الأولى التي تتكلم فيها الدانمرك بعد الأحداث البشعة التي وقعت هنا في الولايات المتحدة يوم ١١ أيلول/سبتمبر، أود أن أتقدم بالتعازي إلى الولايات المتحدة والشعب الأمريكي وأسر الضحايا الأبرياء وأصدقائهم. إن الدانمرك تدين بشدة القوى التي تقف وراء هذا العمل المفزع. وتقف الدانمرك، حكومة وشعبا، بجانب الولايات المتحدة في الوقت الحالي وفي الشهور المقبلة. ونحن ملتزمون تماما بالجهود الدولية الرامية إلى ضمان تقديم المسؤولين عن هذه الأعمال الإرهابية إلى العدالة ومعاقبتهم.

وأود، بعد أن قلت هذا، أن أهنئ رئيس الجمعية العامة وأعضاء مكتبها على انتخابهم. لقد حصلوا على

مناصب هامة في وقت يتطلب تعزيز التعاون الدولي أكثر من أي وقت مضى. لقد ذكّرتنا الأحداث المأساوية التي وقعت مؤخرا في الولايات المتحدة بالحاجة الملحة إلى العمل.

إن الإرهاب يعد اليوم التهديد الدولي الوحيد الأشد خطرا للديمقراطية وسيادة القانون ويهدد، بالتالي، أداء مجتمعنا. ومن الأساس أن تضاعف جميع البلدان جهودها وأن توحد هذه الجهود في الكفاح ضد الإرهاب.

وفي اجتماع استثنائي عقده مجلس أوروبا، في الأسبوع الماضي، دعا رؤساء الدول والحكومات الأوروبية إلى تكوين أوسع تحالف عالمي ممكن ضد الإرهاب، ضمن إطار الأمم المتحدة. وأكدوا من جديد إيمانهم بأن الأمم المتحدة، بما لديها من تفويض فريد وعالمي، طرف أساسي في الكفاح ضد الإرهاب وأن عليها أن تتصرف على هذا الأساس.

لقد قدّم كل من مجلس الأمن والجمعية العامة الدليل على العمل المتسم بالثبات والعزم؛ وحدث ذلك في اليوم التالي لوقوع الهجمات. ونأمل أن تتخذ هذه الجمعية العامة تدابير ملموسة يمكن أن تؤدي إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة الإرهاب الدولي.

ولكن علينا أن نتجاوز هذا الحد. فعلينا أن نضمن تعزيز التعاون الدولي في نطاق واسع من المجالات. فلن نحقق ما نصبو إليه إلاّ بإعادة تأكيد الجهود المشتركة التي نقوم بها. ويجب أن نبين للعالم أن لدينا الإرادة السياسية للعمل، وإلا تحولنا إلى نادٍ من نوادي الكلام التي لا جدوى منها والتي لا يمكن أخذها على محمل جاد.

ويذكرنا تقرير الأمين العام أيضا بالطابع المعقد للتحديات التي نواجهها. كما يوضح التقرير أن الأمم المتحدة يمكن أن تقوم بدور فعّال في مجال التعاون الدولي للتصدي لهذه التحديات وأنها تتطلب المزيد من الدعم السياسي والمالي من جميع البلدان، ومن مجتمع المانحين الدولي ومن الموارد المحلية.

إن الدانمرك ملتزمة تماما بالتصدي للتحديات. فنحن نخصص أكثر من نسبة ١ في المائة من ناتجنا القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية، ونشارك بنشاط في مداولات الأمم المتحدة وأعمالها – وخاصة عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

ولكن يجب ألاّ يقتصر تعزيز الجهود على الدول الأطراف وحدها. فتعزيز فعالية الأمم المتحدة وكفاءتها بوصفها منظمة من الشروط الأساسية للنجاح كذلك.

إن عملية الإصلاح التي شرع فيها الأمين العام قد جاءت بنتائج إيجابية بالفعل. فزيادة التركيز والتنسيق في أنشطة وبرامج الأمم المتحدة قد أدت إلى تعزيز الآثار. ولكن تلزم مواصلة العمل على المستويات كافة حتى يتفق أداء الأمم المتحدة مع امكاناتها.

وترحب الدانمرك كذلك بالجهود الرامية إلى تحويل الأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة الوقاية. ويسرنا أن نلاحظ، في التقرير، أن أنشطة بناء السلام ومنع نشوب الصراعات قد جرى تعزيزها في المنظومة كلها، لا سيما على الصعيد الميداني.

إن السلام والاستقرار من الشروط الأساسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمستدامة بيئيا. وقد ازداد ذلك وضوحا خلال العقد الماضي. وبذلك، قررت الحكومة الدانمركية، هذا العام، لدى إعادة صياغة سياستنا الإنمائية، مواصلة تعزيز الجهود التي نبذلها لمنع نشوب الصراعات.

وعلينا، كما أكد التقرير، أن نركز الاهتمام على أفريقيا لدعم الإرادة المتنامية للدول الأفريقية والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز قدراتها على منع نشوب الصراعات.

لقد كانت الدانمرك، منذ البداية، من أهم المساهمين في عمليات حفظ السلام، سواء من حيث الأموال أو الجنود. وللأسف، لم يكن الأساس اللازم لنجاح بعثات حفظ السلام للأمم المتحدة متوفرا في جميع الأحيان، مما تسبب في فشل الأمم المتحدة في الميدان وفي معاناة شديدة للكثيرين. ويجب أن نعزز قدرات الأمم المتحدة في مجال حفظ السلام، بما في ذلك قدرتها على نشر عمليات حفظ السلام بسرعة. كذلك، تمثل القدرة على توفير المساعدة الإنسانية للملايين الذين يعانون نتيجة عن الصراعات، في جميع أنحاء العالم، جزءا لا يتجزأ من إقرار السلام والأمن وصونهما.

ويؤكد تقرير الأمين العام أن الوضع الحقيقي للسكان المدنيين الذين يعيشون في خطر لم يتغير كثيرا، وأن هناك ثغرات هامة في الاستجابة الإنسانية للأمم المتحدة لاحتياجات الملايين من المشردين داخليا. ومما يعقّد المسائل أنه ما زالت هناك حالات هجوم منتشرة على العاملين في المجال الإنساني.

وتلزم معالجة هذه الأمور. فحماية المدنيين والعاملين في المجال الإنساني وأفراد الأمم المتحدة في الصراعات المسلحة مهمة تقع على عاتق الدولة المضيفة في المقام الأول. ولكن الأمر يتطلب تعزيز الجهود الدولية أيضا وخاصة تحسين التنسيق بين جميع الجهات الفاعلة: الحكومات المحلية والمجتمع المدني والمجتمع الدولي.

ويتكلم الأمين العام عن الصلة الحاسمة بين السلام والأمن ومنع الصراعات، من جهة، والتنمية واحترام حقوق الإنسان، من جهة أخرى. وهذه نقطة لا يمكن المغالاة في التشديد عليها. فالترابط الموجود ليس محل جدل. وتلزم معالجة جانبي المشكلة كليهما.

ومع التركيز على القضاء على الفقر، يجب أن تسير الالتزامات المحلية والالتزامات الدولية جنبا إلى جنب من أجل الحصول على التوازن السليم اللازم للتنمية في جميع البلدان.

ونوافق تماما على البيان الذي أدلى به الأمين العام، أمس، بشأن أهمية التجارة بالنسبة للتنمية، ونشارك في أمله في أن يؤدي الاجتماع المقبل لمنظمة التجارة العالمية، الذي سيعقد في الدوحة، إلى بدء جولة للتجارة والتنمية. وتتطلع الدانمرك، بالإضافة إلى ذلك، إلى الاشتراك في الأعمال التحضيرية للمؤتمر المعني بتمويل التنمية ومؤتمر القمة للتنمية المستدامة، المقرر عقدهما في جوهانسبرغ.

ومرة أخرى، أبرز الأمين العام، في تقريره، الأبعاد العالمية لوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وأثره المدمر على التنمية، خاصة في أفريقيا. إن الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الخاصة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز تعتبر أساسا شاملا للكفاح ضد هذا الوباء العالمي، وهو كفاح ينبغي أن يظل في مقدمة جدول الأعمال الدولي.

إن الاعتراف العالمي بحقوق الإنسان واحترام هذه الحقوق يعتبر من الأسس الراسخة الأخرى في ولاية الأمم المتحدة. ويذكر التقرير أن بعض التقدم قد أحرز أثناء الدورة السابعة والخمسين للجنة حقوق الإنسان ولكن

> ”تحقيق المراعاة العالمية لحقوق الإنسان لا يزال يشكل مهمة عسيرة“. (A/56/1، الفقرة ١٩٧)

وترحب حكومة الدانمرك بزيادة القبول الدولي لآليات حقوق الإنسان والتقيد باتفاقات وبروتوكولات حقوق الإنسان ذات الأهمية الحاسمة. ولكن وجود أمثلة زائدة عن اللازم لأفراد يعانون من انتهاكات حقوق الإنسان يذكرنا بالضرورة الملحة لتحسين إعمال الحقوق العالمية.

واحترام حقوق الإنسان أساسي لضمان الاستقرار العالمي والإقليمي والوطني والتلاحم الاجتماعي في المستقبل. وينبغي لرفاهية جميع الناس أن توضع في مقدمة كل الجهود. وفي هذا الصدد، أود أن أسترعي الانتباه إلى ما تقرر وجاء ذكره في التقرير بشأن إنشاء منتدى دائم معني بقضايا السكان الأصليين. وتتطلع الدانمرك إلى الدورة السنوية الأولى للمنتدى، التي ستعقد في أيار/مايو ٢٠٠٢، وتود أن تؤكد أن من اللازم الإعداد الشامل والدقيق للدورة وتخصيص الموارد اللازمة لها.

إن البيئة التي تعمل فيها الأمم المتحدة قد تغيرت بعد الهجمات الإرهابية المأساوية التي وقعت هنا في نيويورك وواشنطن وبنسلفانيا. وأصبح العالم أصغر حجما. وتابع الناس في جميع أنحاء العالم الأحداث وأعربوا عن حزنهم، وشعورهم بالقنوط وعدم التصديق.

فلنستخدم معا هذه الدورة للجمعية العامة لتحديد دور الأمم المتحدة في هذه البيئة الجديدة. ويشدد الأمين العام في تقريره على أن قوة الأمم المتحدة تكمن في قدرتها على التكيف مع الظروف العالمية المتغيرة. فدعونا نبرهن على ذلك. ويجب علينا أن نضمن أن الأمم المتحدة، بولايتها العريضة القاعدة والمقبولة عالميا، تحتفظ بوضعها المركزي في التعاون الدولي. ويمكننا أن نفعل ذلك.

السيد محبوباني (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): إن تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة مؤرخ ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١، أي خمسة أيام قبل الأحداث المفجعة التي وقعت في ١١ أيلول/سبتمبر، والتي ستغير مسار تاريخ العالم بصورة كبيرة، وبالتالي، مسار الأمم المتحدة أيضا. وأمس صباحا، عندما عرض الأمين العام تقريره على الجمعية العامة، قدم استجابة عميقة التفكير لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر. وإننا نؤيد آراءه.

وبالضبع لا يزال الوقت مبكرا جدا لتقييم أثر تلك الأحداث على الأمم المتحدة. ولكن يتضح أن ثمة احتمالا بيِّنا هو أن مسؤوليات الأمم المتحدة يمكن أن تزداد مرة أخرى. والسؤال بالتالي هو ما إذا كانت الأمم المتحدة مستعدة لتحمل تلك الأعباء الإضافية. وقد يكون من المفيد أن نستحضر هذا التساؤل في أذهاننا عندما نقيِّم صحة الأمم المتحدة في استعراض التقرير السنوي الذي يقدمه الأمين العام إلى مجلس إدارة المنظمة، وأعني بذلك أعضاء الجمعية العامة.

ولعل من المفيد أيضا في هذه المرحلة استعراض دروس العقد الماضي. فالفترة التي تواجهها الأمم المتحدة حاليا شبيهة بالفترة التي مرت بها في نهاية الحرب الباردة. فقد أدى تفكك النظام القديم إلى فيض من الأحداث المبشرة بالخير. ومجلس الأمن، الذي كان مشلولا خلال معظم عهد الحرب الباردة، عمل معا ليحل العديد من الصراعات المستمرة. وكان التحالف المتحد في حرب الخليج نتيجة إيجابية أخرى. وازدهرت أنشطة حفظ السلام. ولكن كما نعلم جميعا، لم تستمر تلك البداية المبشرة بالخير. ففي منتصف التسعينات واجهت الأمم المتحدة مرة أخرى إخفاقات كبيرة، من رواندا إلى سريبرينتسا. وأصبحت الأمم المتحدة مهمشة مرة أخرى. والسؤال المطروح هوما إذا كان العقد المقبل سيرى تكرارا لذلك النمط.

وإذا ما نظرنا إلى التحديات الطويلة الأمد التي تواجه الأمم المتحدة، قد نجد إحدى التكملات المفيدة للتقرير السنوي متمثلة في ”تصور الغد“، وهو المنشور الذي أصدرته البعثة الدائمة للهند لدى الأمم المتحدة عشية مؤتمر قمة الألفية في السنة الماضية، والذي يتضمن سلسلة من المقالات التي تنظر في المسائل الطويلة الأمد.

والتقرير السنوي المعروض علينا اليوم يوفر نظرة جيدة إلى مكامن القوة، وبعض النظرات في مكامن الضعف

لدى المنظمة. وقد كُتب التقرير بطريقة جيدة وموجزة وتحليلية. ويصف التقرير أيضا العديد من المبادرات الجريئة التي أطلقها الأمين العام كوفي عنان. وقد ساعدت تلك المبادرات على تحسين مقام هيبة الأمم المتحدة ومكانتها. ومن الواضح أن قيادة السيد كوفي عنان أحدثت أثرا كبيرا. ونحن سعداء بأنه وافق على الخدمة لفترة خمس سنوات أخرى. فالأمم المتحدة والعالم على حد سواء يحتاجان إلى قيادته الهادئة والرزينة، خاصة في الفترات الصعبة مثل الفترة التي نواجهها الآن.

ومن دواعي الأسف، أن هناك أمرا واحدا لا يستطيع الأمين العام فعله وهو أن يرفع تقريرا عن أداء مجلس الإدارة، أي، الجمعية العامة. وهذا أمر يدعو إلى الشفقة. فالأمانة العامة ليست سوى عضو واحد من أسرة الأمم المتحدة. ولكن سمعة الأمم المتحدة تتحدد أيضا بأداء الأعضاء الآخرين. فلنأخذ جمعيتنا العامة، على سبيل المثال. لقد كان لدينا نصيبنا من حالات الارتفاع والهبوط في السنة الماضية. وكانت النقطة العالية مؤتمر قمة الألفية في السنة الماضية. ولكن يبدو أن كل الدورات الاستثنائية والمؤتمرات اللاحقة واجهت مشاكل. فوسائط الإعلام الدولية، كما نعلم جميعنا، انتقدت بوجه خاص المؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية. صحيفة واشنطن بوست قالت

”كلما سمح أعضاء الأمم المتحدة بأن يرتبط اسم المنظمة بنوع المواقف التي حدثت في ديربان، كلما أذكوا الشعور المعادي للأمم المتحدة في الدول الصناعية الرئيسية“.

ولذا فمن المحتمل أن بعض العمليات التشريعية في الأمم المتحدة أصبحت غير ذات مفعول. ولكن تلك المسألة، كما نعلم جميعا أيضا، معقدة جدا بحيث لا يمكن معالجتها في هذه المناقشة.

وبالمثل، فإن مجلس الأمن عضو آخر له نفس الأهمية في أسرة الأمم المتحدة. وهنا، من حسن الطالع، أن الجمعية العامة ستكون لديها الفرصة لتقييم سجل المجلس خلال السنة الماضية، عندما تستعرض تقرير المجلس السنوي في ٤ تشرين الأول/أكتوبر. ويقول تقرير الأمين العام:

”وبالنسبة للأمم المتحدة، فإن مفهوم منع نشوب الصراعات لا بد وأن يوضع موضع التنفيذ، وأن تقترن الأقوال بالأفعال“. A/56/1، الفقرة ٢٠)

ولكن مجلس الأمن وحده هو الذي يملك القوة والسلطة للعمل بفعالية على منع نشوب الصراعات. وأحداث السنة الماضية تظهر أن سجل مجلس الأمن، كما كان في السنوات الماضية، لا يزال سجلا مختلطا. ومن الواضح أن تدخُّل المجلس الحاسم في سيراليون قد منع ظهور حالة كارثية. ولكن السجل في منطقة البحيرات الكبرى لا يزال مثيرا للقلق. فحتى ونحن نتكلم اليوم، لم تُطبق دروس رواندا بوضوح على بوروندي. ونأمل، عندما تستعرض الجمعية سجل المجلس يوم الخميس المقبل، أن تكون لدينا مناقشة مفتوحة وكاملة بشأن ما نعتقد أنه أحد أهم المواضيع التي تواجه الجمعية العامة هذه السنة.

ويتضمن تقرير الأمين العام فصلا هاما عن حفظ السلام وبناء السلام. وهنا أيضا، تُتخذ القرارات المتعلقة بأماكن النشر، وعدد القوات التي تُنشر وبالموارد المطلوبة، ليس من جانب الأمانة العامة، وإنما من جانب مجلس الأمن. وبعض تلك القرارات يصعب فهمها. فعل سبيل المثال، لماذا يرسل المجتمع الدولي أكثر من ٠٠٠ ٤٥ جندي إلى إقليم صغير في أوروبا يسمى كوسوفو وينفق بلايين الدولارات عليه بينما يرسل أقل من ١٠ في المائة من ذلك العدد إلى بلد يكاد يساوي مساحة أوروبا الغربية: جمهورية الكونغو الديمقراطية؟ بل حتى في أفريقيا، لبعثة الأمم المتحدة في

سيراليون قوة مأذون بها تبلغ ٢٠ ٠٠٠ جندي، بينما تحصل صراعات أخرى على اهتمام ضئيل أو لا تحصل عليه. فهل احتياجات بوروندي، مثلا، أقل إلحاحا بأي حال؟ وربما تكون هناك حجة مقنعة لكل قرار لحفظ السلام يتخذه مجلس الأمن، ولكن لم تقدم حجة مقنعة للمجتمع الدولي على أن النتيجة النهائية تعكس توزيعا للموارد قائما على احتياجات العالم كله بدلا من المصالح الوطنية لقلة من البلدان.

ومن حسن الطالع، أن هناك أيضا على جبهة حفظ السلام بعض قصص النجاح المفرحة. ويمكن أن تبرز إحدى هذه القصص في تيمور الشرقية. ففي أعقاب الانتخابات الناجحة التي أجريت في تيمور الشرقية في آب/أغسطس من هذه السنة، أنشئت جمعية تأسيسية، وهي ستقرر بشأن دستور تيمور الشرقية وشكل الحكومة مستقبلا. ولكن، بالنظر إلى التاريخ المؤلم القريب، ستظل الحالة هشة. لذلك من المشجع أن نرى الأمين العام يقول في الفقرة ٧٠ من تقريره:

> ”ينبغي أن يستمر تقديم دعم دولي كبير من خلال بعثة متكاملة وجيدة التنسيق يترأسها ممثل خاص وتصدر ولايتها عن مجلس الأمن وتمول من اشتراكات مقررة“.

ونأمل أن يشير مجلس الأمن إلى هذا الاقتباس عندما ينظر في مستقبل عملية حفظ السلام في تيمور الشرقية.

لقد أبديت عدة ملاحظات بشأن حفظ السلام، بالرغم من أن هذا الموضوع لم تتناوله سوى ٣٠ فقرة من تقرير يضم ٢٧١ فقرة. والأسباب في ذلك بسيطة.

أولا، تبلغ ميزانية الأمم المتحدة العادية السنوية المقررة حوالي ١,٣ مليار دولار سنويا. ولكن ميزانية حفظ السلام ستصل هذا العام إلى ٣ مليارات دولار. إننا ندلل على أولوياتنا من خلال القرارات المالية التي نتخذها. ومن الواضح أننا نعطي أولوية لحفظ السلام أكبر من العمل العادي.

وثانيا، الأمم المتحدة وحدها هي التي لديها سلطة جعل المدفوعات لعمليات حفظ السلام إلزامية. وفي هذا المجال توجد أخيرا بعض الأنباء السارة. ففي الفقرة ٢٣٥ من التقرير يقول الأمين العام إن إخفاق عدد من المساهمين الرئيسيين في تسديد مستحقاتهم قد أجبر الأمم المتحدة على الاقتراض من حسابات حفظ السلام لتعويض العجز الذي نشهده حاليا وجاء في وقت مبكر وكان حجمه أكبر من المعتاد. ولحسن الحظ، إذا كانت أنباء اليوم صحيحة نعتقد أنه سيتم تسديد بعض المدفوعات الرئيسية من الأنصبة المستحقة. وكما أكد الأمين العام بحق في الفقرة ٢٣٥:

> ”ومن الواضح أن الأمم المتحدة لا تستطيع أن تؤدي وظائفها على نحو فعال إلا إذا قامت جميع الدول الأعضاء بدفع ما هو مستحق عليها كاملاً وفي موعده وبدون شروط“.

أعتقد أن هذا شيء ينبغي أن نواظب على تكراره في كل مناسبة ممكنة.

والتشديد الذي وضعناه على قضايا السلم والأمن لا يعني أننا نولي اهتماماً أقل لبقية أعمال المنظمة. إذ لدى الفصول الخمسة الباقية في تقرير الأمين العام، من الفصل الثاني إلى السادس، أهمية مساوية. فالأمم المتحدة تقوم بعمل حتى أكثر أهمية في مجالات أخرى. وسوف نتطرق إلى هذه القضايا عندما نتناول بنود معينة في جدول الأعمال، على سبيل المثال الاحتياجات الخاصة للقارة الأفريقية.

إلا أن هناك واحدة من القضايا الرئيسية التي لا تحتاج إلى ذكر هنا هي: التنمية. فمن الواضح أن الفصل الثالث ينبغي أن يكون أهم فصل في هذا التقرير برمته. وإذا

كانت قضايا حفظ السلام تمس حياة بضع المئات من ملايين البشر في كوكبنا، فقضايا التنمية هي شاغل لخمسة مليارات نسمة. ولقد تعهدت الأمم المتحدة بالتزامات هامة عديدة في هذا المجال، بما في ذلك الالتزام الأكبر الذي قطعته في مؤتمر قمة الألفية العام الماضي بخفض عدد السكان الذين يعيشون في حالة من الفقر بنسبة النصف بحلول عام ٢٠١٥. وفي الفقرة ١٢٩ يقول الأمين العام:

”وإذا كان المراد أن يحقق المجتمع الدولي أهداف التنمية والقضاء على الفقر فإن النمو الاقتصادي في البلدان النامية يجب أن يتسارع“.

ولسوء حظنا، حتى في الوقت الذي نتكلم فيه هنا اليوم، تبدو الحالة الاقتصادية العالمية صعبة بشكل متزايد، وربما ستظل صعبة في الشهور القادمة. وسوف يزيد ذلك من الصعوبات العديدة التي سيواجهها المؤتمر الدولي المعني بتمويل التنمية العام القادم في مونتيري، المكسيك. ونأمل أن يخرج الأمين العام في تقريره العام القادم بحلول جريئة ومبتكرة لقضايا التنمية، التي ينبغي أن تبقى أهم بند في أعمال الأمم المتحدة.

ونأمل، كما ورد في النداء الذي أطلقه الأمين العام من اجل المنع الفعال لنشوب الصراعات، أن يصدر أيضا نداءً مماثلاً إلى كل الحكومات بأن تقرن الأقوال بالأفعال في قضايا التنمية. وللأسف يظهر سجل العقدين الماضيين عكس ذلك. ونأمل أن تحاول تقارير الأمين العام القادمة تناول كيفية إمكان عكس هذا التوجه وتوجهات أخرى مزعجة في العمليات متعددة الأطراف. ومن شأن ذلك أن يعطي لهذه التقارير السنوية قيمة أكبر بالنسبة للدول الأعضاء.

السيد نفاريتي (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): بعد أسبوعين من ١١ أيلول/سبتمبر، وبعد أسبوعين من يوم الخزي، يود وفدي أن يعيد التأكيد على إدانته للأعمال الإجرامية التي ارتكبت والتي ملأتنا جميعا بالرعب والسخط. كذلك يود وفدي إعادة التأكيد على استعداده الكامل للإسهام بلا تردد وبعزم في أعمال دولية تستهدف مثول مرتكبي ومنظمي ورعاة هذه الأعمال البغيضة أمام القضاء، تنفيذا للقرارين ١/٥٦ للجمعية العامة و ١٣٦٨ (٢٠٠١) لمجلس الأمن، بغية تجنب حدوث المزيد من هذه الأعمال المشينة.

وكما قال وزير خارجية المكسيك يوم الجمعة الماضي في واشنطن، في اجتماع خاص لوزراء خارجية منظمة الدول الأمريكية:

”تعرب المكسيك مرة أخرى عن تعازيها لحكومة وشعب الولايات المتحدة الأمريكية وعن تضامنها معهما بعد الخسائر المروعة التي تسببت فيها الأعمال الإرهابية التي ارتكبت على ترابها. وتعرب المكسيك عن دعمها الثابت — في إطار النظام القانوني الذي يحكم دولنا جميعها — لاقتلاع جذور شر الإرهاب وتعزيز السلم والأمن في منطقتنا والعالم“.

وبعد الحوار رفيع المستوى بشأن التعاون، فإن هذه المناسبة هي الأولى التي يدلي فيها وفد المكسيك ببيان في الجلسة العامة لدورة الجمعية العامة العادية السادسة والخمسين. ولذلك اسمحوا لي أن أعرب عن ارتياحنا لرؤية وزير خارجية جمهورية كوريا الموقر يترأس مداولاتنا. إن لدى وفدي كل ثقة بأنه سيدير هذه الدورة العادية – التي تم تحويلها بلا شك إلى دورة استثنائية نتيجة للظروف المؤسفة التي بدأت في ظلها — بالحكم السليم والحياد والحكمة والتصور التي تتطلبها هذه الظروف. وأود أن أقدم تهنئتي أيضاً إلى أعضاء المكتب الآخرين.

إن السلف الموقر للرئيس، سعادة السيد هاري هولكيري — الذي يقدر وفدي تماماً قيادته الناجحة جداً — بذل قصارى جهده لإعادة عمل الجمعية العامة إلى موقعه الشرعي بين المهام المتعددة للمنظمة. وسعى من خلال العمل على تعزيز فعالية هذه الهيئة الرئيسية — الأكثر تمثيلا وديمقراطيةً في الأمم المتحدة — إلى إبراز الأهمية التي ينبغي إعطاؤها للنقاش الذي نجريه الآن — وهو النقاش الخاص بالبند ١٠ من جدول أعمالنا، تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة.

وهذا البند ليس بندا روتينيا. كما أنه ليس مجرد مسألة شكلية. فعند تقييم التقرير الذي قدمه الأمين العام عن أعمال المنظمة، لكي تنظر فيه الدول الأعضاء، تكون لدينا فرصة لا لدراسة ما تحقق وتقييمه فحسب، بل ولرسم مسار عملنا في المستقبل أيضا. لذا، ينبغي أن تكون هذه المناقشة متعمقة ومفصلة وعميقة التفكير. ويجب ألا يقتصر هذا النقاش على مجموعة من البيانات. علينا أن نذهب إلى ما هو أبعد من ذلك.

وفي القرار ٥٥/٢٨٥، بشأن تحسين كفاءة الجمعية العامة، المتخذ قبل أسابيع قليلة بمبادرة من الرئيس هولكيري والمنسق، ممثل شيلي الدائم، السفير خوان غابرييل فالديس، أولت الجمعية اهتماما خاصا لمناقشة تقرير الأمين العام. وقد اقترح أن تواصل الجمعية العامة النظر في التقرير في جلستها العامة مع استعراض محتوياته الرئيسية بمزيد من التفصيل. ووفد المكسيك يرى أنه في دورة الجمعية العامة هذه، والتي تبدأ في ظل ظروف غير مؤاتية، الأمر الذي نأسف له جميعا، يمكن أن تتخذ خطوة في الاتجاه الصحيح.

وبعد استماعنا إلى البيانات في الجلسة العامة، قد تعقد جلسات غير رسمية مفتوحة لكل الوفود المعنية لمناقشة القضايا الرئيسية التي أثيرت في تقرير الأمين العام، بمزيد من التعمق، في إطار حوار تفاعلي، مع مشاركة الأمين العام نفسه وكبار مسؤولي الأمانة العامة. وبهذه الطريقة وحدها يمكن أن نفي الوثيقة الهامة المعروضة علينا حقها. وبذلك وحده يمكن أن تتوصل مناقشتنا للوثيقة إلى استنتاجات مفيدة للاسترشاد بها في أعمال المنظمة خلال هذه الفترة الصعبة التي نواجهها نتيجة لأحداث ١١ أيلول/سبتمبر المروعة.

وبينما نتطلع إلى أن تتاح لنا الفرصة لإجراء استعراض أكثر تعمقا لمحتويات تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، التي جاءت ثرية ومحفزة، ربما بالشكل الذي اقترحه وفدي، اسمحوا لي أن أقتصر في بياني هذا على إبراز بعض الموضوعات التي يود وفدي أن تكون موضع مناقشة أكثر عمقا وتفصيلا.

لقد انقضى عام منذ اعتماد إعلان الألفية. وترى المكسيك أن مصداقية المنظمة تتوقف على المتابعة الفعالة لتنفيذه في حينه. ومن بين المهام الرئيسية التي تنتظر الدورة الحالية للجمعية، دراسة مسار العمل الذي سنتبعه في هذا الصدد والاتفاق عليه، انطلاقا من تقرير الأمين العام بشأن البند ٢٩ من جدول الأعمال.

ومن بين الموضوعات ذات الأهمية الخاصة والمتصلة بالسلم والأمن الدوليين، تبرز ثقافة الوقاية، التي أشار إليها الأمين العام في تقريره الهام بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. ويجب أن تصبح الوقاية من الصراعات دون شك محورا لأنشطة الأمم المتحدة. ويجب أن تكون تدابير الوقاية ذات نهج متكامل، بحيث تشمل سائر منظومة الأمم المتحدة وتتصدى لكل الجوانب المتعلقة باندلاع الصراعات. ولا بد من التركيز على كل من الوقاية من الصراعات وبناء السلام بغية منع تكرار نشوب الصراع.

ولذا، يجب إيلاء اهتمام خاص لبناء القدرات في كل بلد من البلدان في مجالات مثل تنظيم الانتخابات الحرة والنزيهة، وتدريب الشرطة المدنية، وحماية حقوق الإنسان، ونزع سلاح المقاتلين السابقين، وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. ولا بد بالتالي من تقوية العلاقة بين الأمم المتحدة والبلدان المتضررة بالصراعات، من خلال الأمين العام، أخذا في الاعتبار القدرة التفاوضية للمنظمة ووجودها السياسي، مما قد يؤدي إلى منع نشوب الصراعات أو الحيلولة دون تفاقمها.

بالإضافة إلى ذلك، وفي إطار استراتيجية شاملة للوقاية، ينبغي للأمم المتحدة أن تركز جهودها على المعالجة الناجعة وفي حينها للأسباب الجذرية للصراعات. ولا يخفى على أحد أن الفقر والسخط الاجتماعي يؤديان إلى أوضاع عدم الاستقرار التي قد تفضي إلى صراعات واسعة النطاق. وينبغي لمنظمتنا أن تواصل تصدرها لمكافحة الفقر والنهوض بالتنمية الاقتصادية كيما يتسنى معالجة الأسباب الجذرية للصراعات.

والجزاءات هي إحدى الآليات المتاحة لمجلس الأمن بموجب الميثاق من أجل استعادة السلم والأمن الدوليين. ونتفق مع الأمين العام في الرأي بضرورة أن تبذل الجهود لضمان ألا تؤثر الجزاءات، على نحو غير ملائم، على السكان الأبرياء أو على دول ثالثة، وأن توجه بحيث تستهدف المنتهكين الحقيقيين للقانون الدولي. وإننا نحث المجلس على أن يواصل دراسة السبل الكفيلة بتحقيق هذا الغرض الهام. وإن وفدي يرى أن مجلس الأمن هو الجهاز الوحيد الذي يملك سلطة فرض الجزاءات ويرفض التدابير الأحادية كوسيلة للإكراه السياسي أو الاقتصادي.

ولقد ذكر الأمين العام في تقريره أن اختلاف الآراء لا يزال قائما بشأن الأولويات في ميدان نزع السلاح. والمكسيك على اقتناع بأنه يجب على المجتمع الدولي أن يسترشد بالأولويات الواردة في الوثيقة الختامية التي اعتمدت في الدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. وتوضح تلك الوثيقة أن نزع السلاح النووي هو الأولوية الأولى . والمكسيك تؤكد التزامها بالقضاء على الأسلحة النووية. كما أنها تؤكد تأييدها لاقتراح الأمين العام، كما عبر عنه إعلان الألفية، بعقد مؤتمر دولي لتحديد السبل من أجل إزالة خطر الأسلحة النووية. والآن، وبعد أن عالجت الأمم المتحدة موضوع الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة في مؤتمرها المنعقد في الصيف الماضي، ينبغي للدول الأعضاء أن تركز اهتمامها على أسلحة الدمار الشامل، وخاصة الأسلحة النووية نظرا للتهديد المستمر الذي تمثله تلك الأسلحة للبشرية.

وتأسف المكسيك لعدم التوصل إلى اتفاق في برنامج العمل الذي اعتمده ذلك المؤتمر بشأن قضايا مثل حظر حيازة المدنيين للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة أو نقلها إلى أطراف من غير الدول. وعلاوة على ذلك، يعرب وفدي عن أسفه للعجز عن إحراز تقدم في المفاوضات بشأن إبرام بروتوكول التحقق تعزيزا لاتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين الأسلحة البكتريولوجية (البيولوجية) والتكسينية وتدمير تلك الأسلحة. وستعمل المكسيك من أجل ضمان أن يتخذ المؤتمر الاستعراضي الخامس للأطراف، الذي عهد إليه بمهمة استعراض تلك الاتفاقية، القرارات الضرورية لمواصلة تلك المفاوضات.

وحماية حقوق الإنسان، بالنسبة للمكسيك تمثل قيمة عالمية، فهو التزام انفرادي وجماعي على الدول. ولذلك نتفق مع الأمين العام بشأن ضرورة سد الفجوة القائمة بين معايير حقوق الإنسان وتطبيقها. وكخطوة أولى في الجهد الرامي إلى سد تلك الفجوة، فأن المكسيك عازمة على تعزيز تطبيق الصكوك الدولية في هذا المجال.

واليوم، هناك حتى أسباب أكثر لإيلاء أولوية للتطوير التدريجي للقانون الدولي وتدوينه. وجهود الأمم المتحدة نحو إرساء حكم القانون في داخل الدول وفيما بينها تمثل واحدا من أهم الإنجازات التي يمكن أن نتوقع منها القيام بها في القرن الجديد.

إن حكومة المكسيك ما برحت مشاركة نشطة في جهود منظومة الأمم المتحدة في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية. وانسجاما مع هذا التقليد، ستستضيف المكسيك في مونتيري في آذار/مارس ٢٠٠٢، المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية. ويأمل بلدي – وهذا الشعور أعرب عنه ببلاغة في المناقشة صباح اليوم ممثل المملكة المتحدة – أن يحدد المؤتمر الدولي المعني بالتمويل من أجل التنمية السبيل الذي يجب اتباعه إذا ما كان للالتزامات التي تعهدت بها بلداننا في إعلان مؤتمر قمة الألفية أن يوفى بها.

كما ذكر الأمين العام في تقريره، في هذا القرن الجديد يجب إيلاء أهمية خاصة لتعزيز الديمقراطية في أفريقيا ولجهود الدول الأفريقية ذاتها لتحقيق السلام الدائم، والقضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة. والدول الأفريقية ذاتها تتحمل المسؤولية الرئيسية عن السعي لإيجاد حلول للتغلب على التحديات الضخمة التي تواجهها – وهي مسؤولية ترتفع إلى مستواها عن طريق اعتماد مبادرات وبرامج انتعاش اقتصادي لتحقيق التكامل الإقليمي.

إن المبادرة الأفريقية الجديدة آخر مثال على جهود الدول الأفريقية لتحويل قارتها. غير أنه لا بديل عن الدعم الدولي لأفريقيا. ويجب على المجتمع الدولي أن يعتمد تدابير خاصة للتخفيف من حدة مشكلة الديون الخارجية، وتحسين الوصول إلى الأسواق، وزيادة مستويات المساعدة الإنمائية الرسمية وتقوية تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا. وإجراءات المجتمع الدولي فيما يتعلق بأفريقيا يجب أن تحكمها المبادئ، والأهداف والبرامج الواردة في المبادرة الأفريقية الجديدة. والمكسيك مستعدة لتقديم الدعم إلى تلك الجهود والتعاون معها.

وبالنظر إلى القيود المفروضة على هذا البيان، الطويل فعلا، لن يكون من الممكن، بالنسبة لي أن أذكر بالتفصيل مسائل هامة أخرى متنوعة تنوولت في تقرير الأمين العام. لذلك، أود أن اختتم بالإعراب عن ارتياح المكسيك لإعادة انتخاب الأمين العام لفترة ثانية، كما اتفق على ذلك بالإجماع يوم ٢٩ حزيران/يونيه. وبلدي يود أن يهنئ السيد كوفي عنان، وينتهز هذه الفرصة ليؤكد من جديد التزامه الثابت بالتعاون معه طوال فترة ولايته الثانية، التي خلالها، كما ذكر في الفقرة ١٢ من تقريره، ”بوسعنا، ومن واجبنا، أن نحسن أداءنا“ إن الرحلة التي أمامنا ستكون شاقة.

السيد تومكا (سلوفاكيا) (تكلم بالانكليزية): قبل تناول تقرير الأمين العام عن أعمال المنظمة، أود، بالنيابة عن بلدي وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن إدانة الجرائم الإرهابية المروعة التي ارتكبت يوم ١١ أيلول/سبتمبر هنا في نيويورك، وفي واشنطن العاصمة وفي بنسلفانيا، وأن أعرب أيضا عن تأييدنا لأصدقائنا الأمريكيين وعن التزامنا القوي بالانضمام إلى الجهود الدولية للقضاء على الإرهاب وجذوره.

أود أن أعرب عن عميق تقدير سلوفاكيا للعمل الممتاز الذي قام به الأمين العام. وبالنيابة عن بلدي، أتمنى للسيد كوفي عنان كل النجاح خلال فترته الثانية أمينا عاما للأمم المتحدة. ونحن نعرف جميعا أن السنوات المقبلة ستكون كثيرة المطالب ومثيرة للتحدي لمنظمتنا، لكنها تحمل معها الأمل أيضا.

التقرير السنوي يفصل بعناية كل مجالات العمل التي تقوم الأمم المتحدة فيها بدور هام. ويبين التقرير بوضوح

مهام وأنشطة منظمتنا. ومع ذلك، إذا أردنا أن ننجح في تحقيق أهدافنا لكفالة السلام، وضمان احترام حقوق الإنسان، وتعزيز التنمية، واستئصال الفقر وعدم المساواة، ونشر العدالة والرفاه، كما ورد في إعلان قمة الألفية، ينبغي أن نعزز إرادتنا السياسية ونضع في اعتبارنا قيمنا المشتركة.

أود أن أركز على نقطة هامة أوردها الأمين العام في تقريره، فيما يتصل بجهده للتحرك بالأمم المتحدة من ثقافة رد الفعل إلى ثقافة المنع. وسلوفاكيا توافق تماما على أن منع نشوب الصراعات المسلحة حتمية أخلاقية في عالم اليوم. إنه ضرورة إنسانية إذا ما كان لنا أن ننقذ أرواحا بريئة وفي الوقت نفسه، هو ضرورة اقتصادية، بسبب ثمن الحرب المرتفع تماما والتعمير في فترة ما بعد الحرب. والمنع – أي اتخاذ إجراء قبل أن يقع الصراع – لازم سياسيا لضمان مصداقية التعاون الدولي، وخاصة فيما يتعلق بالأمم المتحدة. لقد تحقق بعض التقدم في تطوير قدرة الأمم المتحدة على منع نشوب الصراعات المسلحة، كما ذكر الأمين العام في حزيران/يونيه الماضي في تقريره (A/55/985) إلى الجمعية العامة ومجلس الأمن بشأن منع نشوب الصراعات المسلحة. ونحن نعتقد بقوة أن للأمم المتحدة دورا أساسيا في الدبلوماسية الوقائية بحكم ولايتها، وشرعيتها وقدراتها الواسعة النطاق.

وتأكيد دور الأمم المتحدة في الدبلوماسية الوقائية لا يعني تجاهل مسؤولية أطراف أي نزاع أو صراع الأولية عن تسوية نزاعاتها بأنفسها بالوسائل السلمية. والالتزام بعمل هذا، كما ذكر في المادة (٢)، الفقرة ٣ من الميثاق هو حجر الزاوية في القانون الدولي.

إن السؤال الرئيسي المطروح على المجتمع الدولي في وجه أي صراع محتمل ليس عما إذا كانت الدبلوماسية الوقائية خيارا من الخيارات، وإنما عن كيفية ووقت ممارسة تلك الدبلوماسية وتحديد من يمارسها. والهدف الرئيسي لهذا الجهد هو خلق الثقة وفي هذا الصدد، تؤيد سلوفاكيا بقوة توصيات الأمين العام. والمناقشة الجارية عن دور المنظمات الإقليمية، والعناصر الفاعلة غير الحكومية وغيرها في منع نشوب الصراعات المسلحة نرحب بها وهي مشروعة تماما.

إن المجتمع المدني عامل هام في الدبلوماسية الوقائية. والأمم المتحدة والعناصر المشاركة الأخرى في منع نشوب الصراعات يجب أن تتعرف على وجهات نظر وشواغل المجتمع المدني عن طريق القنوات الرسمية وغير الرسمية أيضا. والمنظمات غير الحكومية، والمؤسسات الأكاديمية والأشخاص المرموقون قد تكون لهم قدرة فريدة من نوعها على التوصل إلى جذور أي صراع ومحاولة تهدئته. وإشراكهم قد يكون أيضا الطريقة الصحيحة لتجنب المبالغة في إجهاد منظومة الأمم المتحدة.

واسمحوا لي في هذا السياق أن أشير إلى مشاركة سلوفاكيا النشطة في أنشطة المجتمع الدولي السياسية والعسكرية سعيا إلى إيجاد حل سلمي للصراعات في شتى أنحاء العالم. فلقد زدنا في السنوات الأخيرة عدد أفرادنا في عمليات حفظ السلام زيادة كبيرة. وتنتشر قواتنا حاليا في كل أنحاء العالم – في فرق المشاة ضمن قوة مراقبي الأمم المتحدة لفض الاشتباك وقوة الأمم المتحدة في قبرص؛ وفي مستشفى من المستوى الثاني في إدارة الأمم المتحدة الانتقالية في تيمور الشرقية؛ وفي العمل على إزالة الألغام في إثيوبيا وإريتريا – ويبلغ مجموع عددها ٦٠٨ من الأفراد المنتشرين.

غير أنه من الخطأ ألا تدرك إمكانات الانتشار الوقائي لقوات الأمم المتحدة لحفظ السلام. إذ يمكن الأخذ بوجود دولي ضيق النطاق في عدد من الحالات التي يلوح فيها خطر تصاعد حالة نزاع أو توتر ليصبح صراعا، إلى حد

أن يكون التدخل الواسع النطاق والمكلف هو الخيار الوحيد المتبقي.

ونحن نرى أن درء الصراع يصبح مهمة محددة وأساسية للمجتمع الدولي عن طريق التعاون الدولي الذي تكون الأمم المتحدة في صلبه. ولا يمكن للمجتمع الدولي أن يبقى في موقف المتفرج والحالات والنزاعات تتحول إلى صراعات مسلحة، إما بين دول وإما في داخلها، مثلما تواتر كثيرا في العقد الماضي وربما في المستقبل أيضا.

ولقد ولدت الأمم المتحدة من رحم أهوال الحرب. بل إن وجه الحرب أصبح أكثر دمامة حيث شملت المدنيين على نطاق واسع وحمل أحدث وأقبح أشكالها اسم الإرهاب. وسلوفاكيا، كغيرها من دول العالم المتحضر، تدين بشدة كل أشكال الإرهاب والعنف. وسوف نقوم بدور نشط في سعينا المشترك للقضاء على الإرهاب.

ونجحنا في العام الماضي في حل مشكلة ظلت عبئا على عاتق منظمتنا لسنوات. وباتخاذ القرارات اللازمة بشأن المشاكل المالية وإقرار جدول الاشتراكات في الميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، وضعنا شروطا أساسية لتحسين أداء منظمتنا في المستقبل. غير أننا نظل قلقين إزاء الحالة المالية للمنظمة التي يمكن إلى حد كبير أن تعزى إلى أن الدول الأعضاء ليست كلها متقيدة بالقواعد التي اتفقنا عليها أو ترقى إلى درجة الوفاء بالتعهدات التي قطعتها.

ونحن نرى أن البشرية في حاجة ماسة إلى منظمتنا. ومن خلال إرادتنا السياسية الثابتة ينبغي أن نتصرف معا حتى ننجح في تحقيق أهداف ومبادئ منظمتنا.

السيد نجاد حسينيان (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): على إثر الهجمات الإرهابية المأساوية الأخيرة على التراب الأمريكي، التي أسفرت عن خسائر في كثير من الأرواح البريئة، اسمحوا لي أن أتقدم بالتعازي إلى وفد الولايات المتحدة الأمريكية. فهذه الأفعال الإرهابية المفجعة والمفزعة للغاية قوبلت بالإدانة الشديدة من الشعب والحكومة في إيران، وأملنا أن يتمكن المجتمع الدولي من العمل المتضافر – في إطار القانون الدولي وبرعاية الأمم المتحدة – من تقديم مرتكبي هذه الأعمال الشنيعة إلى العدالة. وسوف يشترك وفدي في المناقشة في الأسبوع المقبل بشأن الإرهاب، وسيعرب تفصيلا عن آرائه بشأن كيفية التغلب على ويلات الإرهاب.

وأضم صوتي إلى أصوات من سبقوني بالكلام في الإشادة بالأمين العام على إصداره تقريرا شاملا مليئا بالأفكار عن أعمال المنظمة. فالتقرير يوضح بجلاء كيف ازدادت التحديات التي تواجه الأمم المتحدة تعقيدا مثلما تعقدت أساليب مواجهتها. كذلك يعكس التقرير بوضوح شمول الخبرة والجهود المتفانية التي يبذلها الأمين العام في قيادته للمنظمة.

وإذ يرى وفدي أن دور الأمم المتحدة في صون السلم والأمن جزء هام من مسؤولياتها العالمية فإنه يؤيد تماما تشديد التقرير على ضرورة تحريك هذه المنظمة من ثقافة رد فعل إلى ثقافة الوقاية. ولقد كان ثبات الأمين العام في السنوات القليلة الماضية في توجيهه الأمم المتحدة في هذا الاتجاه أمرا يبشر بالخير. ونحن نتفق معه على ضرورة اتخاذ خطوات عملية ترمي إلى تطبيق مفهوم درء الصراع والمواءمة بين القول والفعل.

وعلينا في هذا الصدد أن نولي مزيدا من الاهتمام، في الوقت المناسب تماما، للأسباب الجذرية للتوتر في مختلف المناطق، ولأن تتصدى لها الوكالات الإنسانية والإنمائية في منظومة الأمم المتحدة إلى جانب مؤسسات بريتون وودز. وينبغي أن يكون ذلك النهج جزءا أساسيا من استراتيجية وقائية. ويعد إيفاد بعثات تقصي الحقائق وبناء الثقة وإنشاء

آليات إقليمية من جملة التدابير الملائمة التي تمكن الأمم المتحدة من العمل بمزيد من الفعالية في سبيل درء اندلاع صراع مسلح. وجمهورية إيران الإسلامية بموقعها في منطقة متقلبة تواصل دعم جهود الأمين العام في مجال درء الصراعات وتظل مهيأة لمساعدته في مساعيه.

وفي مجال صنع السلام فإن الجهود التي بذلها الأمين العام وزملاؤه خلال العام المنصرم تستحق الثناء أيضا. ومما يؤسف له أنه على الرغم من اهتمامه الشخصي بالأزمة الراهنة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومن زيارتيه إلى المنطقة، لم تسمح سياسة الإسرائيليين العدوانية المستمرة بأي تخفيف من معاناة الفلسطينيين. فسياسة القتل المتعمد للمدنيين العزل وخنقهم على أيدي القوات المسلحة الإسرائيلية سياسة مستمرة ويستمر معها الموقف السلبي من مجلس الأمن الذي يعجز عن الاضطلاع بمسؤوليته في إرسال قوة حماية تابعة للأمم المتحدة إلى المنطقة.

وبينما يعد اشتراك الأمين العام في المسألة الفلسطينية تطورا إيجابيا فإننا نرى أنه ما لم تستكمل جهوده على نحو فعال من المجلس والدول الرئيسية فإن إعمال الحقوق الأساسية للفلسطينيين، الذي هو شرط أساسي لعودة السلام إلى المنطقة، يظل بعيد المنال.

والأمين العام يشير في تقريره إلى تأثر بعض البلدان في آسيا الوسطى بالأعمال التي ترتكبها قوات المتطرفين والإرهابيين والتي تتصل جزئيا بالحالة في أفغانستان. وهنا لا بد لي من التشديد، لا على بلدان آسيا الوسطى فحسب، بل وعلى جميع جيران أفغانستان الذين تضرروا في الواقع من الاضطرابات في ذلك البلد. ثم إن الأعمال الإرهابية الأخيرة على الأراضي الأمريكية تنقل إلى الواجهة آثار الفوضى وانعدام القانون في أفغانستان على المجتمع الدولي بأسره.

ولطالما أكدنا دائما أن ما يخدم مصلحة بلدنا على أفضل وجه هو إحلال السلام والاطمئنان في أفغانستان. ولذا فنحن نتعهد بتقديم دعمنا النشط للجهود التي يبذلها الأمين العام ومبعوثه الخاص بقصد استعادة السلام ومساعدة الأفغان على إقامة حكومة نيابية عريضة القاعدة في بلدهم. كما نرحب باستمرار تأهب الأمم المتحدة للمساعدة في الميادين السياسية والإنمائية والإنسانية بغية التصدي للأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في المنطقة المحيطة بأفغانستان.

وفيما يتعلق بعمليات حفظ السلام التي تظل من الأدوات الأساسية المتاحة للأمم المتحدة، فإننا نرى أنه ينبغي تعزيز قدرة هذه المنظمة على التخطيط والإدارة الفعالين لعمليات حفظ السلام.

ولهذا، نرحب بمقترحات الأمين العام، المتضمنة في الوثيقة A/55/977، التي تهدف إلى تطوير قدرات الأمم المتحدة في هذا المجال بما في ذلك تطوير إدارة عمليات حفظ السلام. ومن المهم أن تزود عمليات حفظ السلام بوكالات وأهداف وهياكل قيادة محددة بوضوح، فضلا عن ضمان تمويلها. ونؤيد تمام التأييد أيضا وجهة نظر الأمين العام بضرورة دعم حفظ السلام وأن تصاحب ذلك عملية لبناء السلام، منعا لنشوب الصراعات المسلحة من جديد وتيسيرا للإنعاش والتنمية.

وفيما يتعلق بنزع السلاح، أشاطر الأمين العام القلق والريبة إزاء المستوى الحالي من المفاوضات الدولية حول نزع السلاح وتحديد الأسلحة. ورغم ضرورة تكثيف الجهود الرامية إلى تعزيز السلم والأمن الدوليين، فإن المفاوضات المعنية بتعزيز منع وحظر استحداث واستخدام أسلحة الدمار الشامل تواجه الآن عقبات ضخمة. والانتهاء من بروتوكول التحقق التابع لاتفاقية الأسلحة البيولوجية والأعمال

التحضيرية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قد وصلا الآن إلى طريق مسدود نتيجة لموقف الولايات المتحدة.

ومما يؤسف له أن نفس هذا الموقف يضر بالتقدم صوب وضع معايير وتوجيهات إرشادية لمنع انتشار تكديس الأسلحة الصغيرة في مناطق الصراع، مما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار. ومع ذلك، فإن ما تم مؤخرا من اعتماد لبرنامج العمل لمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه يشكل خطوة رئيسية إلى الأمام لتحقيق أهدافنا، ويجب المضي قدما بهذه الخطوة بهمة.

والقذائف قضية هامة أيضا في جدول الأعمال الدولي تستحق الاهتمام الكامل والجاد. وأفضل نهج هنا، كما يشير الأمين العام، أن نستهدف ''معايير التفاوض المتعدد الأطراف''، وهو مسألة اهتمت بها أيضا مشاريع القرارات التي قدمتها بلادي بشأن هذه القضية والتي تعتمدها الجمعية العامة منذ عام ١٩٩٩. وأعرب عن تقديري للأمين العام على تقديمه المساعدة لإنشاء فريق الخبراء لمعالجة قضية القذائف من جميع جوانبها.

ولا يزال التعاون الدولي في مجال حقوق الإنسان يلعب دورا أساسيا في تعزيز جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهذا هام بصفة خاصة في عمليات الأمم المتحدة المتعلقة بكل من وضع المعايير والتنفيذ. وإذا تم تنفيذ التعاون الدولي بجدية، فستكون لديه القدرة الأساسية والمتأصلة على توليد الإرادة السياسية والشعور بالشراكة والتوافق داخل عالم اليوم المتعدد الأعراق والثقافات لتعزيز القيم الجوهرية الإنسانية وحقوق الإنسان والديمقراطية. وهذا كل ما تصبو إليه الأمم المتحدة.

والمؤتمر العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب قد اختتم أعماله مؤخرا في دربن بجنوب أفريقيا. وأعرب عن تهاني الحارة لشعب جنوب أفريقيا وحكومتها على عقد هذا المؤتمر. ويجدر الاعتراف بأن المؤتمر كان له قدرة كبيرة على إحراز نتائج أكبر في تحقيق اختلاف حقيقي في المكافحة العالمية ضد العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب. ولكن مما يؤسف له أن بعض الدوائر السياسية أحبطت كل ذلك. ومع ذلك، نرجو أن تتضافر جميع الحكومات في بذل جهودها لكي تنفذ بفعالية برنامج العمل الذي اعتمد في دربن.

وأود أن أنتقل إلى المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية وهو حدث هام جدا بالنسبة للتعاون الدولي ككل، وبخاصة للبلدان النامية. ونحن ممثلو البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء، ندرك تمام الإدراك الوضع التاريخي والعملية الشاملة، اللذين تابعناهما معا من أجل عقد هذا المؤتمر، الذي نتوقع أن ينجح نجاحا باهرا، وقد اعترف إعلان الألفية أيضا بأثره على القضايا التنموية الرئيسية. والبنود الهامة المدرجة على جدول أعمال المؤتمر تتضمن التجارة والتدفقات المالية والديون الخارجية والقضايا التنظيمية، بما فيها إصلاح الهيكل المالي الدولي، مما يجعل المؤتمر نقطة تحول تاريخية وفريدة في عملية جريئة ومبتكرة ومتواصلة. وبذلك، يمكن لمؤتمر المكسيك أن يمهد الطريق أمام وضع معايير رئيسية أساسية نحو تكوين توافق جديد في الآراء يسعى فيه المجتمع الدولي إلى تحديد الأهداف والمقاصد الجماعية للتمويل لأغراض التنمية ويتخذ التدابير اللازمة لتحقيقها. ويجب أن يهتم النهج الأساسي في المؤتمر بإيجاد تدابير مبتكرة للتصدي للتحديات الرئيسية للعولمة في مجال التمويل لأغراض التنمية، آخذا في الاعتبار في نفس الوقت بتعقيداتها ومنافعها. ويجب على المجتمع الدولي أن يسعى في هذه العملية إلى الاشتراك في حوار ومفاوضات بناءة تؤدي إلى إنجازات ونتائج مثمرة للجميع.

وعقد دورة الجمعية العامة الاستثنائية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز كانت استجابة جاءت في وقتها من الأمم المتحدة لهذا الوباء المفجع، الذي يمزق النسيج الاجتماعي في أكثر البلدان تضررا، ويعكس مسار منجزاتها الإنمائية. إن ضراوة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وهو أعنف تحد تواجهه التنمية في عصرنا، يتطلب عزما وتصميما دوليين منسقين لمعالجة جذور الأزمة وللاضطلاع بالسبل والوسائل العملية لتناولها بفعالية. والحالة في آسيا تنذر بتهديدات خطيرة كذلك وتؤكد ضرورة اتخاذ تدابير وقائية.

وفضلا عن جميع جهود الغوث العاجلة وتدابير العلاج القصيرة الأجل لاستئصال شأفة الفقر، فإن الحل النهائي يكمن في تحقيق التنمية الحقيقية الطويل الأجل. ولتحقيق هذه الغاية، هناك ضرورة ملحة لضمان قطع التزام عالمي بتعزيز الموارد وتكثيف الجهود الوطنية والإقليمية والدولية لمكافحة الفقر بطريقة شاملة. وإنشاء صندوق عالمي اقترحه الأمين العام يمكن أن يكون خطوة إلى الأمام في هذا الشأن إذا جندت الموارد الكافية التي تتناسب وضخامة المشكلة وجرى تحرير هذه الموارد من الاعتبارات والشروط السياسية، مع الأخذ في الحسبان شواغل جميع الدول. وفضلا عن ذلك، لا حاجة بنا إلى القول بأنه من المحتم أن تكون هناك قيم دينية وأخلاقية، وأن تكون الأسرة الجوهر بوصفها الوحدة الأساسية في المجتمع، وأن يتسم سلوك الأفراد بالمسؤولية، كل هذه أمور لا غنى عنها أيضا في الكفاح الناجح ضد هذا الوباء وتحظى كلها بنفس القدر من الأهمية.

وتعلق جمهورية إيران الإسلامية أهمية كبيرة على مؤتمر القمة العالمي المعني بالتنمية المستدامة وعمليته التحضيرية. وسيتيح هذا المؤتمر فرصة فريدة للمجتمع الدولي لكي يضطلع بتقييم شامل للمنجزات والقيود ونواحي القصور في تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١. ونعتقد اعتقادا جازما بأنه ينبغي لمؤتمر القمة أن يهدف إلى إزالة العواقب التي تعترض تنفيذ التزامات ريو، وأن يزود العالم النامي بصفة خاصة بقدر كاف من الدعم المالي والتكنولوجي. ونعتقد، بأن مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المميزة ينبغي أن يظل المبدأ الموجه لمداولات القمة العالمية المعنية بالتنمية المستدامة.

أما، فيما يتصل بالفقرتين ١٧٥ و ١٧٦ من تقرير الأمين العام، فأود أن أذكر أن إيران شاركت بنشاط في المناقشات بشأن إدارة البيئة الدولية وستواصل مساهمتها في تلك العملية. وينبغي النظر في تعزيز الإدارة البيئية الدولية من خلال منظور التنمية المستدامة. ومن شأن ذلك أن يكفل إدماج الأركان الرئيسية المترابطة الثلاثة وهي حماية البيئة والنمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية بطريقة متوازنة. وفي هذا السياق، ينبغي أيضا تعزيز اللجنة المعنية بالتنمية المستدامة، التي تمثل المنتدى الرئيسي لمناقشة سياسات التنمية المستدامة الرفيعة المستوى.

وفيما يتعلق بمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات، شاركت إيران بنشاط في المناقشات بشأن الغابات وستواصل مشاركتها في تلك المناقشات. ونأمل بإخلاص في أن تحقق هذه الهيئة الجديدة أهدافها الرامية إلى تعزيز التنمية المستدامة للغابات من خلال تنفيذ مقترحات العمل التي وضعها الفريق الحكومي الدولي المعني بالغابات والمنتدى الدولي المعني بالغابات. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية الاهتمام بمشاغل واهتمامات البلدان التي توجد فيها غابات قليلة.

برنامج العمل

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود تحديد برنامج عملنا في الأسبوعين المقبلين.

وكما يعلم الأعضاء فإن الجمعية العامة ستجري مناقشة بشأن البند ١٦٦ من جدول الأعمال ''التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي'' ابتداء من صباح يوم الاثنين ١ تشرين الأول/أكتوبر.

وفي صباح يوم الخميس ٤ تشرين الأول/أكتوبر ستبدأ الجمعية العامة نظرها في البند ١١ من جدول الأعمال ''تقرير مجلس الأمن''. وسيصدر تقرير مجلس الأمن غدا، الأربعاء ٢٦ أيلول/سبتمبر بوصفه الوثيقة A/56/2. وتفتح الآن قائمة المتكلمين بشأن البند ١١.

وفي صباح يوم الاثنين، ٨ تشرين الأول/أكتوبر سنجري انتخابات للأعضاء الخمسة الدائمين في مجلس الأمن.

وفي صباح يوم الجمعة ١٢ تشرين الأول/أكتوبر تعقد الجمعية العامة ومجلس الأمن اجتماعات متزامنة لانتخاب عضو في محكمة العدل الدولية. وسأبلغ الجمعية فورا بجدولة البنود العامة الأخرى.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٥